ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

الحروب في الشرق الأوسط: خسائر تتجاوز الاقتصاد

فبراير
2025

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

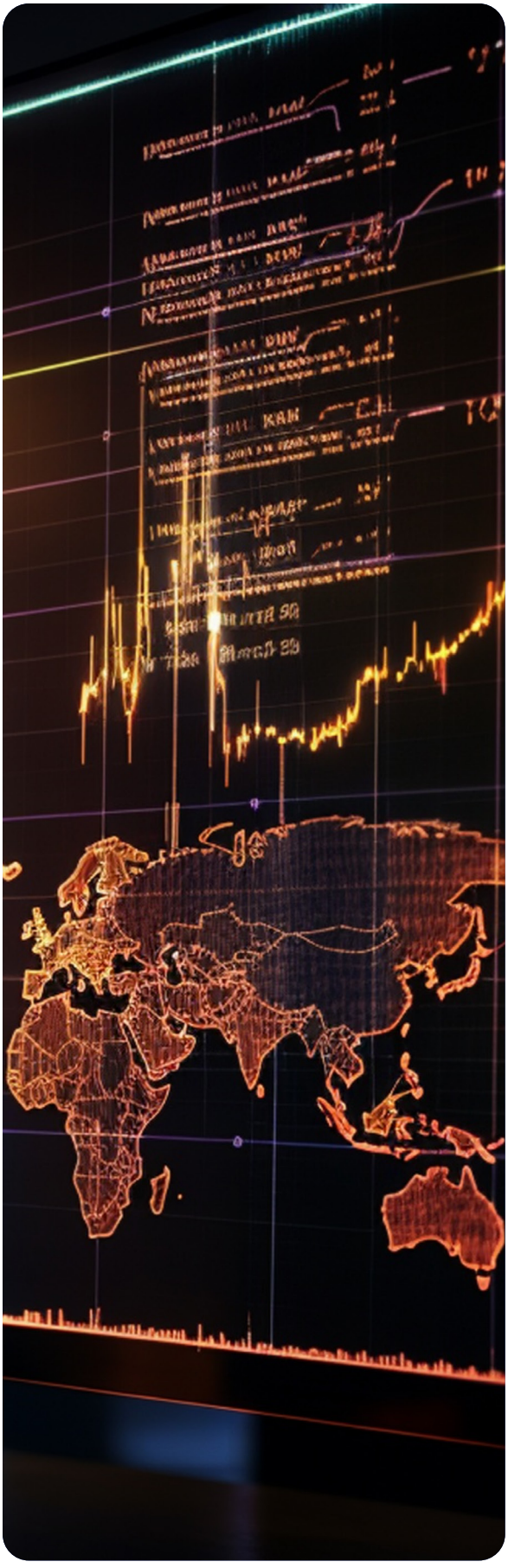

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. احمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

احمد بيومي

اسماء رفعت

ايه حمدي

بسنت جمال

سالي عاشور

د. عمر الحسيني

امل اسماعيل

مصطفي عبد اللاه

شادي هلال

دعاء عبد المنعم

د. أحمد سلطان

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 الارتدادات الاقتصادية لحرب غزة:الشرق الأوسط على صفيح ساخن

15 كيف اثرت الحرب اقتصاديا على لبنان

21 من غزة إلى طهران: تداعيات الحرب الإسرائيلية على الاقتصاد الإيراني

26 من الاطماع الجيوسياسية إلى الخسائر الاقتصادية: ماذا جلبت حروب الشرق الاوسط إلى الاقتصاد الإسرائيلي؟

36 تطورات الصراع المائي في الشام

42 أزمة ليبيا المستمرة: كيف دفعت مصر الثمن اقتصاديًا وأمنيًا؟

49 عامين من التصعيد: الاقتصاد السوداني تحت وطأة الحرب

55 أثر صراعات الشرق الأوسط علي العمل المناخي

تقديم

عبر العقود الماضية، أصبحت الحروب والنزاعات المسلحة جزءاً من المشهد اليومي في العديد من دول الشرق الأوسط، ما أدى إلى استنزاف الموارد، وتدمير الاقتصادات، وتعطيل التنمية. في سوريا، لبنان، ليبيا، غزة، السودان، وإيران، تتجلى التكلفة الاقتصادية لهذه الحروب في خسائر مباشرة تشمل البنية التحتية والصناعات الحيوية، وأخرى غير مباشرة تطال البشر، من نزيف العقول إلى تفاقم الفقر والبطالة.

لكن أعباء هذه الحروب لا تقتصر على الاقتصاد وحده؛ فهي تمتد لتشمل البعد البيئي، حيث تساهم في تفاقم الأزمات المناخية. من حرائق الغابات وتسرب النفط إلى دمار الأراضي الزراعية وتلوث المياه، باتت الصراعات عاملاً رئيسياً في تسريع وتيرة التغير المناخي في المنطقة. هذه الأزمات المناخية تضيف عبئاً إضافياً على المجتمعات المحلية، وتؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والاستقرار البيئي.

ومع تعاظم آثار هذه الحروب، لا يقتصر الضرر على الدول المعنية فحسب، بل يمتد ليشمل الاقتصاد الإقليمي والعالمي. تعطيل شبكات التجارة، وتقلب أسعار الطاقة، وارتفاع أعداد اللاجئين جميعها عوامل تعكس التداخل العميق بين أزمات الشرق الأوسط وبقية العالم.

في هذه النشرة، نستعرض التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمناخية لهذه الصراعات، مع تسليط الضوء على الفرص الممكنة لإعادة البناء والتنمية المستدامة. هل يمكن تحويل هذه الأزمات إلى نقطة انطلاق نحو مستقبل أكثر استقراراً؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في دعم هذه التحولات؟ أسئلة ملحة نطرحها في رحلة تحليلية عبر أزمات الشرق الأوسط وأعبائها المتشابكة.

الارتدادات الاقتصادية لحرب غزة:الشرق الأوسط على صفيح ساخن

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تواجه مصر، التي تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضغوطًا اقتصادية كبيرة تفاقمت بسبب الصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار الجيوسياسي، فقد أدت الأزمات الناجمة عن الحرب الإسرائيلية الفلسطينية، والحرب الأهلية السودانية، وعدم الاستقرار في ليبيا، والحرب الروسية الأوكرانية، إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها القاهرة.

تؤثر الصراعات الإقليمية بشكل مباشر على الاقتصاد المصري، خاصة في قطاع السياحة الذي يمثل أكثر من 24% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به أكثر من 2.5 مليون موظف، وقد أدت المخاوف الأمنية إلى تراجع أعداد السياح بنسبة 25-30% بين عامي 2010 و2022، مما أثر سلبًا على عائدات النقد الأجنبي وضاعف الضغوط على الاحتياطيات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب الإسرائيلية الفلسطينية إلى تعطيل طرق التجارة وزيادة النفقات الأمنية والإنسانية، مما أثر على ثقة المستثمرين ونمو الاقتصاد.

كما أثرت الحرب الأهلية السودانية على مصر من خلال تدفق اللاجئين، حيث استقبلت البلاد ما يقرب من 500 ألف لاجئ سوداني، مما وضع ضغوطًا إضافية على الخدمات العامة والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم الاستقرار في ليبيا إلى تعطيل التجارة الإقليمية وزيادة التهريب عبر الحدود، مما أثر على الأمن والاستثمارات المشتركة بين البلدين. أخيرًا، أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار القمح، الذي تستورد مصر 70% من احتياجاتها منه، مما زاد من التضخم الغذائي وضاعف المصاعب الاقتصادية على المواطنين.

في ظل هذه التحديات المتعددة، تعمل الحكومة المصرية على تنويع مصادر الاستيراد ودعم المواد الغذائية الأساسية، لكن هذه الإجراءات تزيد من الأعباء المالية وتؤثر على الموازنة العامة. تتطلب هذه الأوضاع دعمًا دوليًا لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مصر والمنطقة ككل. يتناول هذا المقال تحليل للتداعيات الاقتصادية للحرب على غزة وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط ومصر بشكل تفصيلا، مع بيان أبرز التداعيات على الاقتصاد العالمي ككل.

فقد شهد قطاع غزة، بعد مرور أكثر من عام على الصراع، أزمة إنسانية واقتصادية كارثية. أدت الحرب إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، حيث تشير التقديرات إلى فقدان 40 ألف شخص لحياتهم وإصابة 30 ألف آخرين بإصابات خطيرة وفقا لتقديرات البنك الدولي، 2024. كما نزح ما يقرب من مليوني شخص، وفقد حوالي 625 ألف طفل في سن الدراسة عاماً كاملاً من التعليم، بينما يعاني 15% من السكان من ظروف شبيهة بالمجاعة. وكاد النظام الصحي أن ينهار تماماً بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وانقطاع تقديم الخدمات. كل هذه الصدمات ستترك آثاراً طويلة الأمد.

تقترب الأراضي الفلسطينية من الانهيار الاقتصادي، حيث تشهد أكبر انكماش اقتصادي في تاريخها، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 34% في الربع الثاني من عام 2024، وفقاً للبيانات الرسمية. وانكمش اقتصاد قطاع غزة بنسبة 86% في الربع الثاني من عام 2024، حيث دفع الصراع القطاع إلى حافة

الانهيار. وأدى التوقف شبه الكامل للنشاط الاقتصادي إلى انخفاض حصة غزة في الاقتصاد الفلسطيني من 17% في المتوسط في السنوات السابقة إلى أقل من 5%. في الوقت نفسه، انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 23% في الربع الثاني من عام 2024، مع تراجع كبير في قطاعات التجارة والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية. ومن المتوقع أن تصل الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية إلى 1.86 مليار دولار أمريكي في عام 2024.

أولا: آثار الصراع على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد العالمي

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة متزايدة من عدم اليقين، خاصة في البلدان المتأثرة مباشرة بالعنف وفي الاقتصادات المجاورة الأخرى، من خلال انخفاض أعداد السياح الوافدين وانخفاض إيرادات قناة السويس، وتحمل الهجمات على السفن في البحر الأحمر احتمالية إطالة أوقات الشحن وزيادة التكاليف، مما يشكل مخاطر إضافية لاقتصادات المنطقة والعالم. وبشكل أوسع، يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة إلى زعزعة استقرار أسواق النفط ورأس المال، وإحباط الاستثمارات الأجنبية. تعتمد الآثار الكاملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدة الصراع وتصاعده وتوسعه الجغرافي.

كفاعل إقليمي رئيسي، تظل مصر معرضة بشكل خاص لتحديات في ميزان المدفوعات، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات المتكررة في حركة الملاحة بقناة السويس؛ والتي شهدت انخفاضاً حاداً في الأرباح وسط تصاعد المخاطر الأمنية في البحر الأحمر، فقد انخفضت الإيرادات في الفترة من يناير إلى يونيو 2024، بنسبة 62% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات في السنة المالية 2025/2024 إلى نحو نصف مستواها قبل الصراع، حيث تتراجع إلى 4.8 مليار دولار أمريكي من 8.8 مليار دولار في السنة المالية 2023/2022، وهو انخفاض يمثل 8% من الاحتياطيات مصر الدولارية. من الناحية الإيجابية، ارتفعت عائدات السياحة بشكل طفيف على الرغم من التحديات الأمنية الإقليمية المتزايدة.

في الوقت نفسه، يظل عدم اليقين بشأن الصراع يلقي بظلاله على الاستثمارات غير المباشرة، مما يزيد من مخاوف المستثمرين في جميع أنحاء المنطقة.

بينما أدى الصراع إلى انخفاض أعداد السياح في الأردن بمعدل سنوي قدره 6.6% من أكتوبر 2023 إلى أغسطس 2024. كان هذا الانخفاض بسبب انخفاض سنوي بنسبة 19.7% في عدد السياح الذين يقضون يومًا واحدًا، وبنسبة 4% في السياح الذين يقضون ليلة واحدة. بين أكتوبر 2023 وأغسطس 2024، كان الانخفاض في أعداد السياح ناتجاً بشكل رئيسي عن انخفاض عدد السياح الأوروبيين، مع تعويض جزئي من خلال زيادة الوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي والمناطق العربية الأخرى. بينما تم احتواء تأثير الصراع على البلدان الأخرى غير المجاورة في المنطقة حتى الآن، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى محدودية الروابط التجارية مع المناطق الأكثر تأثراً بالصراع.

على الصعيد العالمي، تم رصد تأثير الصراع على اتجاهات قطاع الطاقة والقطاع المالي؛ فقد أظهرت أسعار النفط الخام تقلبات في بداية العام، لكن العقود الآجلة انخفضت بشكل ملحوظ منذ أكتوبر 2023، وسط قوة العرض ومخاوف من تباطؤ الطلب. في الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة قصيرة الأجل للغاز في الاتحاد الأوروبي لفترة وجيزة في بداية الصراع، لكنها عادت بسرعة إلى مستويات ما قبل الصراع وهي الآن تتداول عند مستويات أقل.

كما تعافت الأسواق المالية من الضغوط الأولية الناجمة عن تصاعد التوترات الجيوسياسية. إما أن الأسواق تحافظ على مستويات مماثلة لتلك التي كانت عليها قبل الصراع أو ارتفعت بشكل كبير، مدعومة بارتفاع السوق العالمية التي بدأت في ديسمبر 2023 وتجاوزت المعايير السابقة. بالنسبة للدول المستوردة للنفط مثل الأردن، وخاصة المغرب وتونس، ظلت أسواق رأس المال مرنة منذ بدء الصراع، وحافظت على أداء قوي دون انتكاسات كبيرة.

شكل: تأثر أسواق الطاقة العالمية والأسواق المالية بالصراع

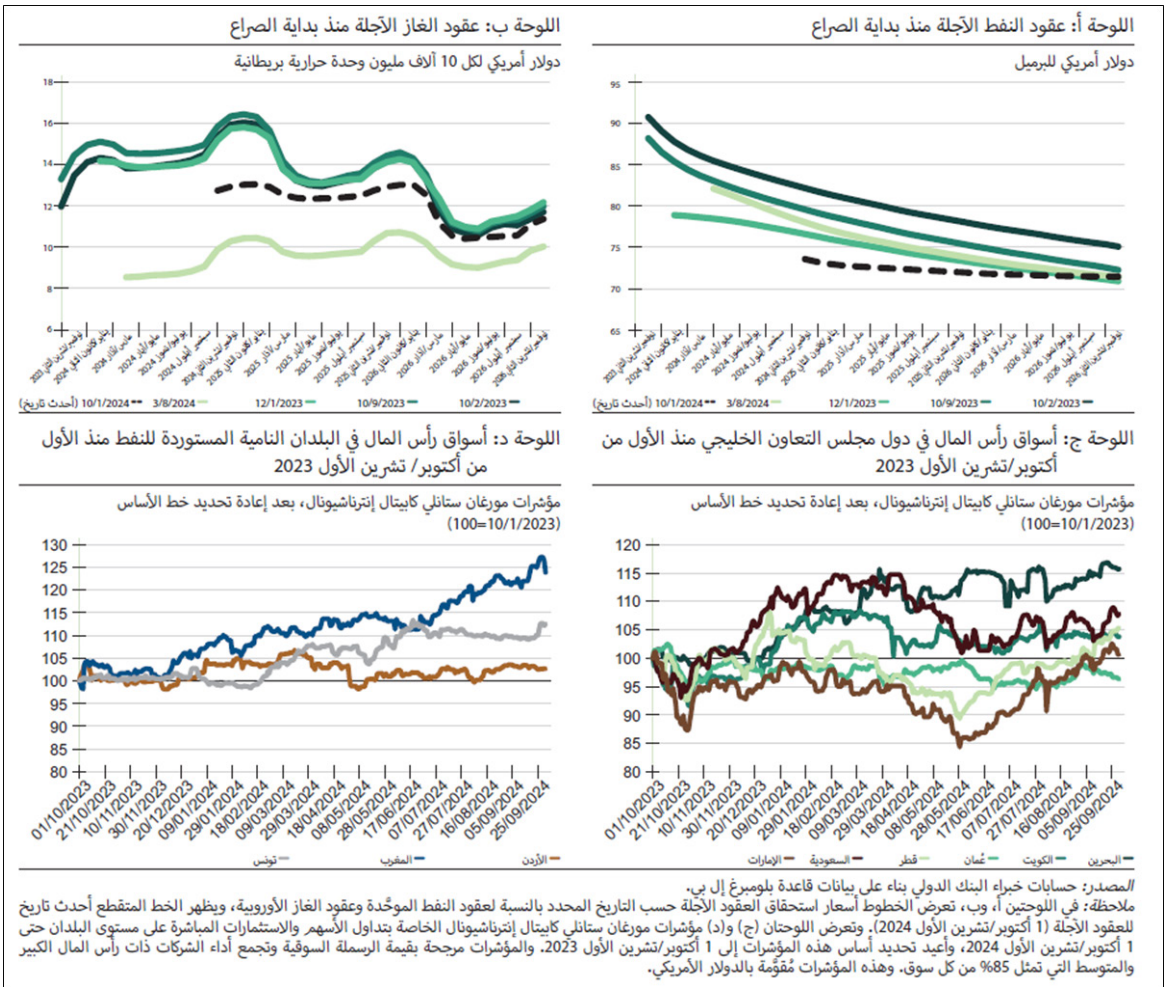

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي بناء على بيانات قاعدة بلومبرغ إل بي.

ملاحظة: في اللوحتين أ، وب، تعرض الخطوط أسعار استحقاق العقود الآجلة حسب التاريخ المحدد بالنسبة لعقود النفط الموحّدة وعقود الغاز الأوروبية، ويظهر الخط المتقطع أحدث تاريخ للعقود الآجلة (1 أكتوبر/تشرين الأول 2024). وتعرض اللوحتان (ج) و(د) مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الخاصة بتداول الأسهم والاستثمارات المباشرة على مستوى البلدان حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وأعيد تحديد أساس هذه المؤشرات إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2023. والمؤشرات مرجحة بقيمة الرسملة السوقية وتجمع أداء الشركات ذات رأس المال الكبير والمتوسط التي تمثل 85% من كل سوق. وهذه المؤشرات مُقوَّمة بالدولار الأمريكي.

كما أدى تعطيل النقل البحري، خاصة عبر قناة السويس، إلى إطالة أوقات الشحن وزيادة الأسعار الفورية للشحن على المستويين الإقليمي والعالمي مقارنة بالأوضاع في نهاية عام 2023، حيث تمثل قناة السويس نحو ثُمن التجارة البحرية العالمية ونحو 30% من حركة الحاويات العالمية. ينعكس ذلك في ارتفاع مؤشر الحاويات العالمي (WCI)، حيث أصبحت الأسعار أعلى بأربع إلى خمس مرات مما كانت عليه في نهاية عام 2023. وهو ما يشير له الشكل التالي.

شكل: اضطراب حركة الشحن العالمي

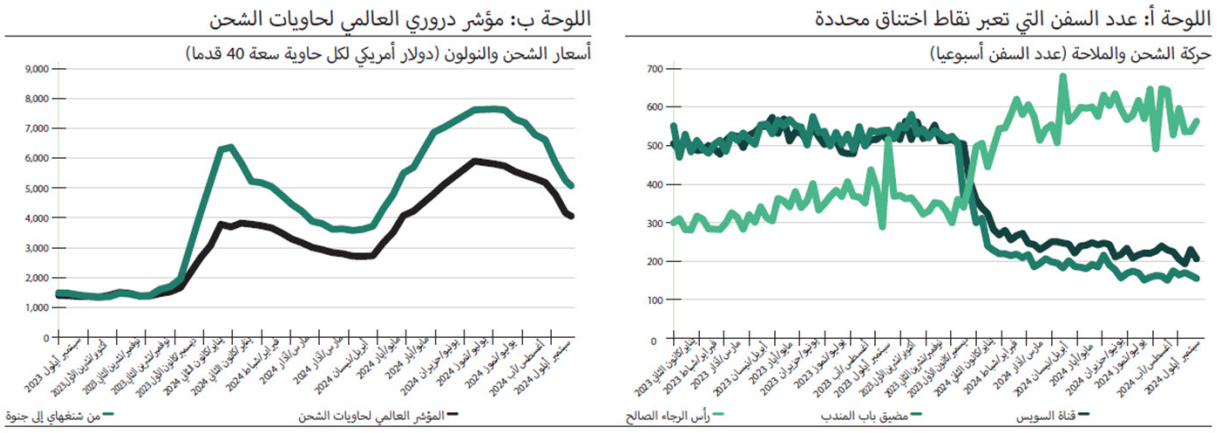

المصدر: صندوق النقد الدولي، منصة "بورت ووتش"، https://en.macromicro.me/charts/44756/drewry-world-container-index.

ملاحظة: تعرض اللوحة أ العدد الأسبوعي للسفن حتى 23 سبتمبر/أيلول 2024. تعرض اللوحة ب سعر الشحن اليومي حتى 26 سبتمبر/أيلول 2024.

ثانيا: ارتفاع كبير في وتيرة وحدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يُعد الصراع الكارثي في الشرق الأوسط المتمركز في غزة بمثابة ضربة قوية لاقتصاد المنطقة ورأس مالها البشري. يُسلط هذا الصراع المستمر الضوء على اتجاه أوسع يتصاعد فيه العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي ازداد حدة على مدى العقود القليلة الماضية، فمنذ أوائل عام 2010، ارتفعت وتيرة وحدة الصراعات المسلحة بشكل كبير مقارنة بعقد التسعينيات. على وجه التحديد، تضاعف متوسط عدد حالات الصراع سنوياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من الضعف، من 20 حالة في التسعينيات إلى 52 حالة منذ عام 2010 (الشكل التالي: اللوحة أ).

خلال الفترة بين عامي 2010 و2022، شكلت الوفيات المرتبطة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 38% من إجمالي الوفيات المرتبطة بالصراعات على مستوى العالم، أي ستة أضعاف النسبة المسجلة في التسعينيات (الشكل التالي: اللوحة ب). وبين عامي 2012 و2016، شكلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 66% من إجمالي الوفيات المرتبطة بالصراعات على مستوى العالم.

شكل: التوزيع الجغرافي للصراعات والوفيات منذ عام 1991

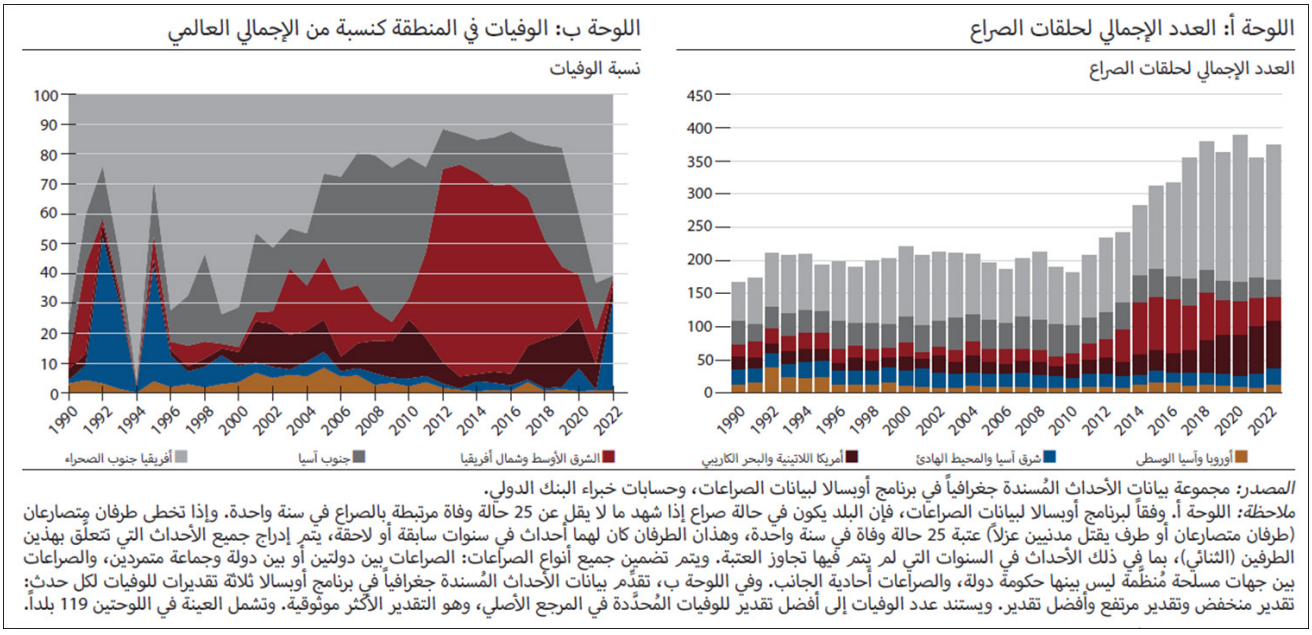

المصدر: مجموعة بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً في برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، وحسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: اللوحة أ. وفقاً لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع في سنة واحدة. وإذا تخطى طرفان متصارعان (طرفان متصارعان أو طرف يقتل مدنيين عزلاً) عتبة 25 حالة وفاة في سنة واحدة، وهذان الطرفان كان لهما أحداث في سنوات سابقة أو لاحقة، يتم إدراج جميع الأحداث التي تتعلق بهذين الطرفين (الثنائي)، بما في ذلك الأحداث في السنوات التي لم يتم فيها تجاوز العتبة. ويتم تضمين جميع أنواع الصراعات: الصراعات بين دولتين أو بين دولة وجماعة متمردين، والصراعات بين جهات مسلحة مُنظَّمة ليس بينها حكومة دولة، والصراعات أحادية الجانب. وفي اللوحة ب، تقدَّم بيانات الأحداث المُسندة جغرافياً في برنامج أوبسالا ثلاثة تقديرات للوفيات لكل حدث: تقدير منخفض وتقدير مرتفع وأفضل تقدير. ويستند عدد الوفيات إلى أفضل تقدير للوفيات المُحدَّدة في المرجع الأصلي، وهو التقدير الأكثر موثوقية. وتشمل العينة في اللوحتين 119 بلداً.

ثالثا: آثار الصراع على الاقتصاد ورأس المال البشري في المنطقة:

تؤدي الصراعات إلى خسائر كبيرة في رأس المال البشري، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتعطيل سلاسل التوريد، وانخفاض مستويات الاستثمار. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتجاوز مستويات مخاطر الدولة ارتفاع العنف وعدم الاستقرار السياسي. يُظهر الشكل التالي لوحه (أ)، متوسط مؤشر مخاطر الدولة بين يناير 2015 ومايو 2024 لكل دولة في المنطقة مقارنة بالدول المتقدمة؛ يشمل هذا المؤشر: المخاطر السياسية وتشمل الصراعات الداخلية والخارجية. والمخاطر المالية والاقتصادية وتستند إلى مؤشرات مثل ميزانية الحكومة المركزية، والحساب الجاري، والديون.

شكل: متوسط مؤشر مخاطر الدولة بين يناير 2015 ومايو 2024 لكل دولة في المنطقة

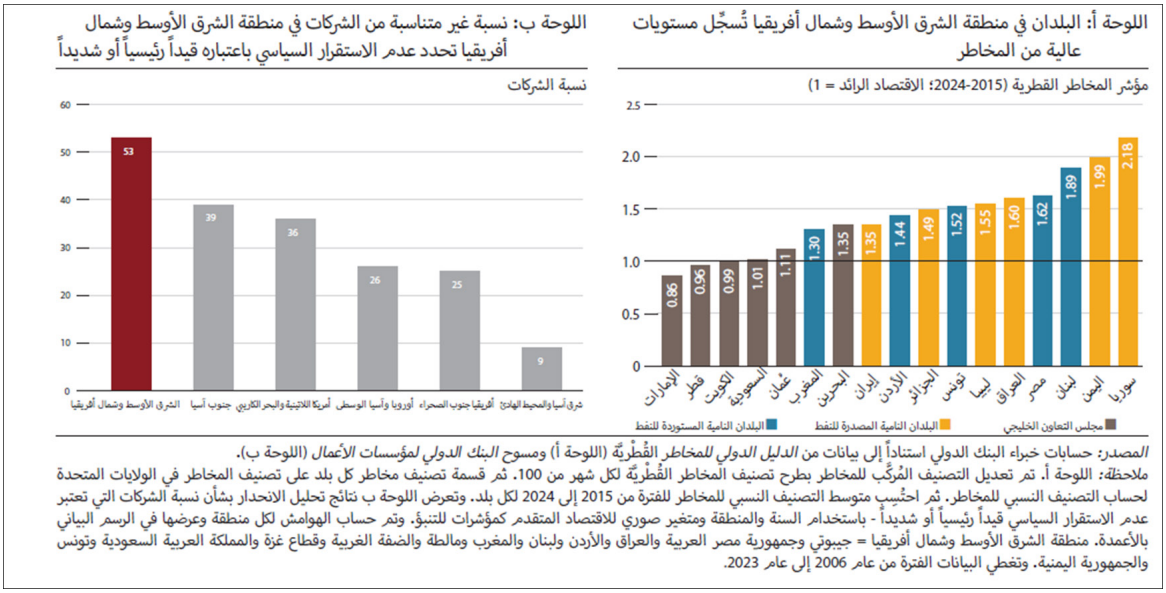

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات من *الدليل الدولي للمخاطر* القُطْرِيَّة (اللوحة أ) ومسوح *البنك الدولي لمؤسسات الأعمال* (اللوحة ب).
ملاحظة: اللوحة أ. تم تعديل التصنيف المُركَّب للمخاطر بطرح تصنيف المخاطر القُطْرِيَّة لكل شهر من 100. ثم قسمة تصنيف مخاطر كل بلد على تصنيف المخاطر في الولايات المتحدة لحساب التصنيف النسبي للمخاطر. ثم احتُسِب متوسط التصنيف النسبي للمخاطر للفترة من 2015 إلى 2024 لكل بلد. وتعرض اللوحة ب نتائج تحليل الانحدار بشأن نسبة الشركات التي تعتبر عدم الاستقرار السياسي قيداً رئيسياً أو شديداً - باستخدام السنة والمنطقة ومتغير صوري للاقتصاد المتقدم كمؤشرات للتنبؤ. وتم حساب الهوامش لكل منطقة وعرضها في الرسم البياني بالأعمدة. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = جيبوتي وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان والمغرب ومالطة والضفة الغربية وقطاع غزة والمملكة العربية السعودية وتونس والجمهورية اليمنية. وتغطي البيانات الفترة من عام 2006 إلى عام 2023.

وقد أظهرت النتائج أن دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) لديها مخاطر مركبة مماثلة أو أقل من الدول المتقدمة، بينما الدول الأخرى في المنطقة لديها مخاطر مركبة أعلى بنسبة 30% على الأقل من الدول المتقدمة. وتعد كل من لبنان، اليمن، وسوريا من بين أكثر الدول خطورة في العالم، حيث تتجاوز مخاطرها المركبة 80% مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر السياسية.

وقد أظهرت الدراسات أن التعرض للصراعات يؤثر سلباً على أداء الشركات عالمياً. باستخدام بيانات جغرافية من 90 دولة بين عامي 2006 و2019، وفيما يلي أبرز النتائج:

- انخفاض المبيعات: بسبب نقص المواد الخام والمدخلات الوسيطة المحلية والمستوردة.
- زيادة المنافسة غير الرسمية: مما يزيد من الضغوط على الشركات.
- خفض تكاليف العمالة: من خلال زيادة الاعتماد على العمالة غير الماهرة.
- تقليل الإنفاق على المدخلات الإنتاجية الأخرى.

وقد أشار الشكل السابق اللوحة (ب) أن 53% من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر عدم الاستقرار السياسي قيداً رئيسياً أو شديداً على عملياتها. تليها جنوب آسيا بنسبة 39%.

في ختام هذا التحليل الشامل، يتضح أن الصراعات الإقليمية، وخاصة الحرب في غزة، ليست مجرد أزمات إنسانية وسياسية فحسب، بل هي أيضًا كوارث اقتصادية تترك آثارًا عميقة على المنطقة بأكملها. مصر، بوصفها قلب الشرق الأوسط، تتحمل عبئًا كبيرًا نتيجة هذه الصراعات، حيث تواجه تحديات متعددة تتراوح بين تراجع السياحة، وتعطيل التجارة، وارتفاع تكاليف الاستيراد، وضغوط اللاجئين، وتقلبات أسواق الطاقة العالمية. هذه العوامل مجتمعة تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط في مصر، ولكن في المنطقة بأكملها.

من الواضح أن الآثار الاقتصادية لهذه الصراعات تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية المباشرة، حيث تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، وتزيد من تكاليف الشحن، وتخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية. ومع تصاعد وتيرة العنف وزيادة حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتعرض رؤوس الأموال البشرية والمادية لخسائر فادحة، مما يعيق جهود التنمية ويعمق الفجوات الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات ليست نهاية المطاف. يمكن للدول الإقليمية، بما في ذلك مصر، أن تعمل على تعزيز التعاون الإقليمي، وتنويع اقتصاداتها، وتبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات. كما أن الدعم الدولي يلعب دورًا محوريًا في مساعدة هذه الدول على تجاوز الأزمات الحالية وبناء مستقبل أكثر استقرارًا.

في النهاية، يبقى الأمل قائمًا في أن تؤدي الجهود المشتركة إلى تخفيف حدة الصراعات، وتحقيق الاستقرار، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فالتحديات الكبيرة غالبًا ما تأتي مع فرص كبيرة، والاستجابة الفعالة لهذه الأزمات يمكن أن تكون نقطة تحول نحو مستقبل أفضل للجميع.

كيف اثرت الحرب اقتصاديا على لبنان

شادي هلال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد لبنان في الأعوام السابقة حالها حال الصراع في بعض بلدان الشرق الاوسط حربًا دموية ألحقت دمارًا هائلاً بالبنية التحتية والاقتصاد ولكل حرب تكاليفها الباهظة التي تدفعها الدولة والمواطن. وما يزيد على لبنان الازمة ان هذه الحرب جاءت في ظل أزمة اقتصادية خانقة، التي زادت من تفاقم الوضع المعيشي للمواطنين وذلك يمثل تحديًا مختلفًا حيث أن أركان الاقتصاد اللبناني متآكلة بالفعل جراء الازمات الاقتصادية ما قبل 2019.

الوضع الاقتصادي قبل الحرب

قبل اندلاع الحرب، كان الاقتصاد اللبناني يعاني من أزمة مالية وسياسية عميقة، تسببت في انهيار العملة الوطنية وتضخم جنوني. كما عانى القطاع المصرفي من أزمة سيولة حادة، مما أدى إلى تجميد ودائع المودعين. هذه الأوضاع الهشة جعلت الاقتصاد اللبناني أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للحرب.

وبشكل عام دعونا في الفقرة القادمة نشير الى بعض نقاط التكاليف الاقتصادية للحرب على لبنان

التكاليف المباشرة للحرب الاقتصادية:

- تراجع النمو الاقتصادي: شهد الاقتصاد اللبناني انكماشًا حادًا، وتراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.
- ارتفاع معدلات التضخم: تفاقمت أزمة العملة اللبنانية، وارتفعت معدلات التضخم بشكل جنوني، مما قلص القدرة الشرائية للمواطنين وفاقم الأزمة المعيشية.
- تدهور البنية التحتية: تعرضت البنية التحتية اللبنانية لأضرار جسيمة، مما أثر سلبًا على القطاعات الإنتاجية والخدماتية.
- هروب رؤوس الأموال: أدت الأزمة الاقتصادية إلى هروب رؤوس الأموال من لبنان، مما ضاعف من الضغوط على الاقتصاد.
- زيادة الدين العام: ارتفع الدين العام اللبناني بشكل كبير، مما زاد من الأعباء على الأجيال القادمة.

التكاليف غير المباشرة للحرب الاقتصادية:

- هجرة الكفاءات: دفعت الأزمة الاقتصادية العديد من الكفاءات اللبنانية إلى الهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل، مما أدى إلى فقدان البلاد لكفاءاتها وخبراته.
- تدهور الخدمات العامة: تأثرت الخدمات العامة بشكل كبير، مثل الصحة والتعليم، مما أثر سلبًا على جودة الحياة للمواطنين.

أثر الحرب الاقتصادية على القطاعات المختلفة:

- القطاع المصرفي: انهيار الثقة بالمصارف، تجميد الودائع، وهروب رؤوس الأموال، مما أدى إلى شلل في القطاع المصرفي وعرقلة الاقتصاد.

- القطاع الخاص: تراجع النشاط الاقتصادي، إغلاق الشركات، وارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للمواطنين.
- القطاع العام: توقف العديد من الخدمات الحكومية الأساسية بسبب نقص التمويل، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

آراء صندوق النقد الدولي والوكالات الدولية

حذرت العديد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من التداعيات الاقتصادية الخطيرة للحرب على لبنان. وأشارت هذه المؤسسات إلى أن الحرب ستؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية، وزيادة الدين العام، وتفاقم الأزمة الإنسانية.

آراء الخبراء المحليين

يتفق الخبراء الاقتصاديون اللبنانيون على أن الحرب ألقت بظلالها الكئيبة على الاقتصاد اللبناني، وأن التعافي منه سيكون طويلًا وشاقًا. ويؤكد الخبراء على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية جوهرية في الاقتصاد اللبناني، من أجل الخروج من هذه الأزمة.

صندوق النقد الدولي يقدر الأضرار والخسائر في لبنان جراء الحرب بنحو 8.5 مليار دولار أميركي

أصدر صندوق النقد الدولي تقرير في نوفمبر 2024 يقيم الأثر الأولي للصراع على اقتصاد لبنان وقطاعاته الرئيسية إلى أن تكلفة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية بلغت نحو 8.5 مليار دولار أميركي. وبين التقرير الى التفاصيل الأتية وفقا لما جاء في التقرير:

- التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان إلى أن الأضرار المادية وحدها بلغت 3.4 مليار دولار أمريكي وأن الخسائر الاقتصادية بلغت 5.1 مليار دولار أمريكي.

- النمو الاقتصادي، خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 6.6٪ على الأقل في عام 2024، مما يفاقم الانكماش الاقتصادي الحاد المستمر على مدى خمس سنوات والذي تجاوز 34% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- أثر الصراع على الشعب في لبنان، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 875 ألف نازح داخلياً. كما تشير التقديرات إلى فقدان نحو 166 ألف فرد لوظائفهم، وهو ما يعادل انخفاضاً في الدخول قدره 168 مليون دولار أميركي.

- وبلغت الأضرار والخسائر في قطاع الاسكان 3.2 مليار دولار. وبلغت الاضطرابات في قطاع التجارة نحو ملياري دولار أمريكي. وأدى تدمير المحاصيل والماشية وتشريد المزارعين إلى خسائر وأضرار في قطاع الزراعة بلغت حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي.

- لانخفاض الحاد في قيمة الليرة -الذي بلغ أكثر من 90% مقابل الدولار الأميركي

الخسائر وفقا لتصريحات الوزراء اللبنانيين:

وفق وزير الاقتصاد أمين سلام، منبهاً إلى أن هذه الأرقام تقديرات أولية "تفوق قيمة الخسائر المقدرة للحرب عند 20 مليار دولار قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والتي قدرها البنك الدولي في 2023 عند نحو 17.9 مليار دولار" مشيراً إلى أن «هناك قطاعات أساسية مثل الزراعة والسياحة ضربت بشكل كامل».

ووفق لتصريحات وزير الزراعة اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن « القطاع الزراعي يفقد 30 بالمئة من قدرته « وخصوصاً زراعة الزيتون، لافتاً إلى أنه منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى ديسمبر 2024، تأثّر القطاع الزراعي بما لا

يقل عن 30 بالمئة من نسبة الإنتاج المحلي، لأن جنوب لبنان كان يقدّم الى الاقتصاد الوطني ما قيمته من 25 إلى 30 بالمئة من حجم الزارعة في البلاد، ونتيجة لذلك تراجعت الصادرات.

يقول رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير، يصاب الاقتصاد اللبناني بانتكاسة جديدة فرملت الإندفاعة، وأدخلت البلاد من جديد في مرحلة جمود، مشيراً إلى أن طول أمد الحرب لفترة 6 أشهر أفقد لبنان الكثير من الفرص، أبرزها كانت تتعلق بالموضوع السياحي الذي كانت خسارته واضحة جداً، فإن لبنان الذي شهد موسماً سياحياً ناجحاً في صيف 2023، نتيجة قدوم مئات آلاف السياح من مختلف دول العالم، بات يعتمد حالياً على قدوم بعض المغتربين المنتشرين في الدول القريبة منه مثل الخليج وأفريقيا، أما اللبنانيون الذين يعيشون في مناطق أكثر بعداً بات لديهم تردد كبير في القدوم إلى البلاد، نتيجة خوفهم من حصول أي تطور سلبي يمنعهم من الخروج من لبنان، والعودة إلى الدول التي يعملون فيها، وهذا الخوف ينطبق أيضاً على السياح الأجانب، لافتاً إلى أن المجتمعات المحلية في الجنوب اللبناني، كانت أيضاً من أكبر المتضررين مما يحدث، خصوصاً تلك التي تعتمد على المواسم الزراعية.

توقعات مستقبلية

في حال نشوب الحرب، ستواجه إسرائيل ولبنان تحديات كبيرة في التعافي الاقتصادي.

فبالنسبة لإسرائيل، سيكون التعافي عملية طويلة تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية وإعادة بناء القطاعات الاقتصادية المتضررة. وستشمل التحديات استعادة الثقة في الاقتصاد وتعويض الخسائر الناجمة عن الصراع.

أما لبنان، فيحتاج إلى دعم دولي عاجل لإعادة بناء اقتصاده وتحسين استقراره. ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الوضع الأمني، وتعزيز الاستقرار المالي.

كما يتطلب الأمر دعمًا دوليًا لتعزيز الاقتصاد المحلي واستعادة الثقة في المؤسسات الاقتصادية.

وعلى الصعيد الإقليمي، من الضروري تعزيز جهود السلام والتعاون بين الدول المجاورة لتجنب المزيد من التصعيد، والتوصل إلى حلول دبلوماسية فعالة. وهنا يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لدعم استقرار المنطقة وتعزيز النمو الاقتصادي.

الخاتمة

أدت الحرب إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 15%، مما يعني أن الاقتصاد اللبناني أصبح أصغر حجمًا. هذا الانكماش الشديد أدى إلى زيادة معدلات البطالة من 25% إلى 35%، مما يعني أن مئات الآلاف من اللبنانيين فقدوا وظائفهم. كما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، مما قلص القدرة الشرائية للمواطنين وفاقم من معاناتهم. فمما لا شك فيه أن الحرب ألحقت أضرارًا جسيمة بالاقتصاد اللبناني، وزادت من معاناة الشعب اللبناني. ومع ذلك، فإن لبنان يمتلك إمكانات كبيرة للتعافي، شريطة توفر الإرادة السياسية والاجتماعية للقيام بالإصلاحات اللازمة. يتطلب التعافي من هذه الأزمة تضافر جهود جميع اللبنانيين، والعمل معًا لبناء مستقبل أفضل للبنان.

وفي الختام، يتطلب الوضع الراهن في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي تجنب التصعيد، ومتابعة الحلول الدبلوماسية لتفادي المزيد من الضرر الاقتصادي والإنساني. فالصراعات الإقليمية تؤثر على جميع الأطراف، ولذا فإن التعاون الدولي والسلام الإقليمي مفتاحا تأمين مستقبل مستدام.

من غزة إلى طهران: تداعيات الحرب الإسرائيلية على الاقتصاد الإيراني

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد العالم في نهاية عام 2023 وبداية عام 2024 حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي غير مسبوقة. تشير المؤشرات إلى أن دوائر الصراع بدأت تتوسع، ولم يعد الصراع محصورًا في قطاع غزة فقط، بل شمل أطرافًا جديدة ومتعددة، مما زاد من تعقيد الوضع. تأثرت مناطق مثل إيران ولبنان والعراق وسوريا بشكل كبير بهذه التطورات، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

كان يُنتظر أن يكون عام 2024 مرحلة محورية نحو التوصل إلى ترتيبات أمنية جديدة قد تحدد معالم المشهد الإقليمي لسنوات قادمة. لكن رغم حاجة جميع الأطراف إلى إرساء أسس السلام والاستقرار، ما زالت الأحداث والتحولات مستمرة في خلق قوى جديدة وإعادة تشكيل التحالفات، مما يزيد من الإنفاق العسكري العالمي نتيجة التنافس بين القوى الكبرى والدول الصاعدة. وقد تسببت هذه الصراعات، التي بلغت عددها 56 صراعًا نشطًا، في تفاقم الصعوبة في عمليات التفاوض لتحقيق السلام، فيما انخرطت بعض الدول في حروب خارج حدودها، وهو أكبر عدد من الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ عام 2025 باتفاقات لهدنة بين أطراف الصراع.

أثر سلبي

وفـي ظـل ذلـك، شـهد الاقتصـاد الإيرانـي تحديـات اقتصاديـة كبـرى يواجههـا جـراء الحـرب مـع إسـرائيل فـي ظـل الظـروف الراهنـة، مـا أثـر بشـكل مباشـر علـى الاسـتقرار الاقتصـادي فـي البـلاد، إذ تشـهد إيـران ضغوطًـا متزايـدة بسـبب العقوبـات الاقتصاديـة الغربيـة عليهـا، فيمـا تتزامـن تلـك الضغـوط مـع تصعيـد النزاعـات الإقليميـة.

تأثـرت الأسـواق المحليـة بشـكل كبيـر بالتحـركات العسـكرية والسياسـية، حيـث ألقـى النـزاع مـع إسـرائيل بظلالـه علـى الاقتصـاد الإيرانـي. هـذا الصـراع يزيـد مـن حالـة عـدم اليقيـن ويعيـق الاسـتثمارات فـي البـلاد التـي تعانـي بالفعـل مـن ارتفـاع معـدلات التضخـم والبطالـة، وهـو مـا يثقـل كاهـل المواطنيـن، يتكـون المشـهد الاقتصـادي الإيرانـي مـن ثلاثـة محـاور رئيسـية الأول هـو القيـادة السياسـية التـي اعتمـدت علـى تعزيـز الاقتصـاد مـن خلال تقليـل الاعتمـاد علـى السـلع الخارجيـة غيـر الاسـتراتيجية، المحـور الثاني يشـمل المجتمـع الـذي يشـعر بوجـود أزمـة، ممـا يدفـع المواطنيـن لتخزيـن السـلع الأساسـية، أمـا المحـور الثالـث فيشـمل رجـال الأعمـال الذيـن يـرون أن هنـاك أزمـة عميقـة سـتواجه إيـران، خصوصـاً مـع تشـديد العقوبـات الأمريكيـة.

وقامـت الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي فرضـا حزمـة جديـدة مـن العقوبـات تسـتهدف صناعـة النفـط الإيرانيـة، لأنهـا تُسـتخدم، مـن وجهـة نظـر واشـنطن، فـي تمويـل الجماعـات الإقليميـة وبرنامـج الصواريـخ البالسـتية الإيرانيـة التـي اسـتهدفت إسـرائيل خلال الهجمـات السـابقة كمـا أن الولايـات المتحـدة كانـت تمانـع فـي تعـرض إسـرائيل لمصافـي النفـط الإيرانيـة، لأن ذلـك سـيؤثر سـلبًا علـى الـدول الصديقـة لأمريـكا ويـؤدي إلـى ارتفـاع أسـعار النفـط عالميًـا،

وتتجـاوز العقوبـات الغربيـة تأثيرهـا علـى صناعـة النفـط الإيرانيـة، لتشـمل أيضًـا تـداول المدفوعـات الماليـة الدوليـة مـع إيـران. وقـد أسـفرت هـذه العقوبـات عـن انهيـار حـاد فـي قيمـة العملـة الإيرانيـة، الريـال، يتعيـن علـى الإيرانييـن دفـع حوالـي 580 ألـف ريـال مقابـل كل دولار أمريكـي فـي السـوق السـوداء فـي المقابـل، كانـت قيمـة الريـال

الإيراني تعادل في عام 2015 دولارًا واحدًا مقابل 32 ألف ريال بعد توقيع اتفاق وقف البرنامج النووي الإيراني.

تساهم هذه العقوبات والتدهور المستمر في سعر الصرف في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، حيث إن إيران غير مكتفية ذاتيًا لتلبية احتياجاتها من المواد الغذائية. وبلغ معدل التضخم نحو 45%، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 33.5% حتى شهر مارس 2025، ثم إلى 28.4% و23.9% في عامي 2025 و2026 على التوالي مما يزيد من الضغوط الاقتصادية على المواطنين.

وعلى الرغم من استقرار إيراداتها من صادرات النفط في السنين الأخيرة، إلَّا أنَّ إيران ليست دولة ذات وزن اقتصادي ثقيل. وعدد سكانها البالغ نحو 88 مليون نسمة هو أكبر بنحو عشرة أضعاف من عدد سكان إسرائيل (تسعة ملايين). ولكن الناتج المحلي الإيراني البالغ في عام 2023 نحو 404.6 مليار دولار، كان أقل بكثير من الناتج الاقتصادي الإسرائيلي البالغ في العام نفسه نحو 509 مليار دولار.

وتتضح الاختلافات أكثر عند مقارنة القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة في عام واحد، أي الناتج المحلي الإجمالي، بعدد السكان. ففي إيران بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في العام الماضي 4663 دولارًا، بينما تجاوز في إسرائيل 52000 دولار، بحسب أرقام البنك الدولي، وبالنسبة للطبقة المتوسطة تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين. بسبب العقوبات تراجع مستوى المعيشة في إيران إلى ما كان عليه قبل 20 عامًا، ويضاف لذلك جملة من الأزمات التي تواجه الاقتصاد الإيراني، وتدهور سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وعجز الميزان التجاري إلى جانب تضرر قطاع النفط إثر العقوبات الغربية المفروضة على البلاد.

تكلفة الحرب الإسرائيلية على إيران

التهديد بضرب منشآت النفط الإيرانية كان من شأنه ترك أثر اقتصادي كبير إلى جانب الخسائر البشرية التي ترتفع أرقامها كلما طال أمد الحرب الدائرة على مدار

ما يقرب من عام إلى الآن، وكان من المتوقع أن يتم استهداف منشآت لإنتاج النفط داخل إيران، كاد ذلك يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة لطهران، وبينما تُشكل بنية إيران النفطية الواسعة، التي تضم حقول نفط ضخمة وأنابيب ومحطات تصدير ومصافٍ، حيث شهد إنتاج النفط الإيراني ارتفاعًا ملحوظًا منذ بداية عام 2024، حيث زاد بمقدار 700 ألف برميل يوميًا ليصل إلى حوالي 3.25 ملايين برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى له منذ خمس سنوات. جاء ذلك في ظل تراجع حدة التوترات بين طهران وواشنطن، بالإضافة إلى غض الإدارة الأمريكية النظر عن صادرات النفط الإيراني، وهي خطوة مرتبطة برغبة إدارة جو بايدن في كبح ارتفاع أسعار النفط في نهاية عام 2022، بشكل عام يوجد تباين كبير بين الإحصائيات المختلفة حول صادرات إيران النفطية، حيث تتراوح التقديرات من 300 ألف إلى أكثر من مليون برميل يوميًا. وأظهرت بيانات شركة كبلر، المتخصصة في تتبع شحنات النفط، أن صادرات النفط الخام الإيرانية تجاوزت 1.5 مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2023، وهو أعلى مستوى شهري منذ 2018، حيث بلغت الصادرات حوالي 2.5 مليون برميل يوميًا.

تتعرض طهران لآثار عقوبات أمريكية أعيد فرضها منذ عام 2018 بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، مما كبدها خسائر تجاوزت 100 مليار دولار من عائدات النفط. كما منعتها من تصدير حوالي 1.8 مليار برميل من النفط بين أبريل 2018 وأبريل 2021، بالإضافة لذلك، تمتلك إيران احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 1.2 تريليون قدم مكعبة اعتبارًا من يناير 2024، مما يجعلها تحتل المرتبة الثانية عالميًا، وتمتلك نحو 17% من احتياطيات الغاز الطبيعي المعترف بها في العالم. وعلى الرغم من العقوبات التي تعيق استثمارات الغاز في البلاد، فإن إنتاج الغاز الطبيعي الجاف ارتفع بنسبة 60% بين عامي 2011 و2023، في عام 2023، كانت إيران رابع أكبر مستهلك للغاز الطبيعي عالميًا، حيث يستهلك معظم إنتاجها محليًا. كما تمتلك إيران قطاع تكرير كبير في الشرق الأوسط تصل طاقته الإنتاجية إلى حوالي 2.4 مليون برميل يوميًا موزعة على 10 مواقع رئيسية. من بين أكبر المصافي، تأتي مصفاة أصفهان (370 ألف

برميل يوميًا)، ومصفاة عبادان (360 ألف برميل يوميًا)، ومصفاة بندر عباس (320 ألف برميل يوميًا)، وعلى الرغم من العقوبات المفروضة، فإن الصناعة النفطية في إيران تظل ركيزة رئيسية للاقتصاد، حيث تستمر البلاد في تصدير نصف إلى ثلثي نفطها، ومعظم هذه الشحنات تتجه إلى الصين.

في الختام، تستعد إيران في ولاية ترامب الجديدة حيث زادت إيران المخصصات العسكرية في موازنة 2025 بنسبة 200% لمواجهة التوترات الإقليمية، وبينما تخضع البلاد للعقوبات الصارمة منذ نصف قرن تقريبًا وهو ما جعلها لا تتمكن من بيع النفط بطريقة طبيعية أو الانخراط في التجارة الدولية وتلجأ إلى الالتفاف على العقوبات.

من الاطماع الجيوسياسية إلى الخسائر الاقتصادية:
ماذا جلبت حروب الشرق الاوسط إلى الاقتصاد الإسرائيلي؟

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جاءت حروب الشرق الأوسط من أبرز ملامح عام 2024؛ إذ امتدت الحرب على غزة لأكثر من 15 شهرا واتسع نطاقها خارج حدود غزة، فضلا عن المناوشات بين ايران وإسرائيل، واستمرت الصراعات الداخلية في عدد من الدول كما في السودان وليبيا ولبنان وسوريا. وانتهى عام 2024 بسقوط النظام السوري وتم انتخاب رئيس للبنان، وشهدت كلا الدولتين قدرا من الاستقرار المحفوف بالمخاطر.

وجاء عام 2025 بقيادة أمريكية جديدة حملت معها مزيد من القلق والترقب؛ حيث هددت إدارة ترامب بممارسة اقصي درجات الضغط على ايران، وهو ما يعيد للأذهان اضطرابات أسواق النفط خلال عام 2018 مع تراجع انتاج النفط الخام في طهران، يزداد الوضع سوءا مع استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، بما يهدد استنزاف فائض الامدادات المتوقع من وكالة الطاقة الدولية. وقد أدت كافة تلك التوترات الى زيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية على الاقتصادات فرادة، فضلا عن فرض ظروف عدم الاستقرار على السياق الإقليمي والعالمي، بما يضاعف من حدة الأوضاع الداخلية بالدول المختلفة. وبشكل خاص فمع اتسع نطاق الحرب بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، يتناول المقال الآثار الاقتصادية لحروب الشرق الأوسط على الاقتصاد الإسرائيلي.

نظرة عامة على الاقتصاد الإسرائيلي

يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بارتفاع وسرعة معدل نموه بفضل قطاع التكنولوجيا؛ فقد استطاع ان يحقق الاقتصاد نموا حقيقيا بلغ 9.5% عام 2021 عقب الخروج من جائحة كورونا، وهو معدل كبير بالمقارنة بعظم الاقتصاديات الغربية.

ويعد الاقتصاد الإسرائيلي مركزا عالميا للابتكار والتكنولوجيا ويشجع تكوين الشركات الناشئة، ويشكل قطاع التكنولوجية الفائقة ما يقرب من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 50% من اجمالي الصادرات لعام 2022.

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بارتفاع قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 29.32 مليار دولار عام 2022، منها 72% من الولايات المتحدة الامريكية. وتقدر حجم الصادرات الإسرائيلية نحو 166 مليار دولار عام 2022، بنسبة 52% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد بلغت تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2023 قبل الحرب بنحو 119 مليار دولار، ولعام 2024 بنحو 126 مليار دولار، مع تقدير عجز الموازنة لعامي 2023 و2024 بنحو 1%، وسجل عجز الموازنة الفعلي في سبتمبر 2023 نحو 1.5% على أساس سنوي.

شكل (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

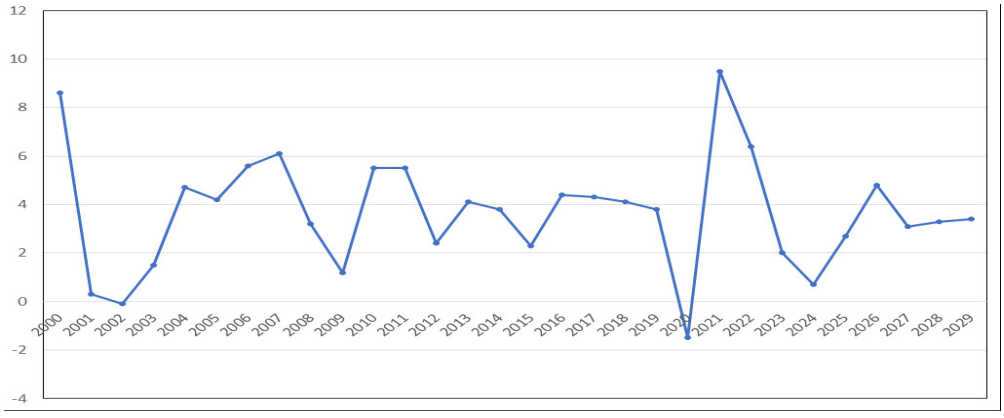

المصدر: صندوق النقد الدولي.

شكل (2): معدل التضخم السنوي

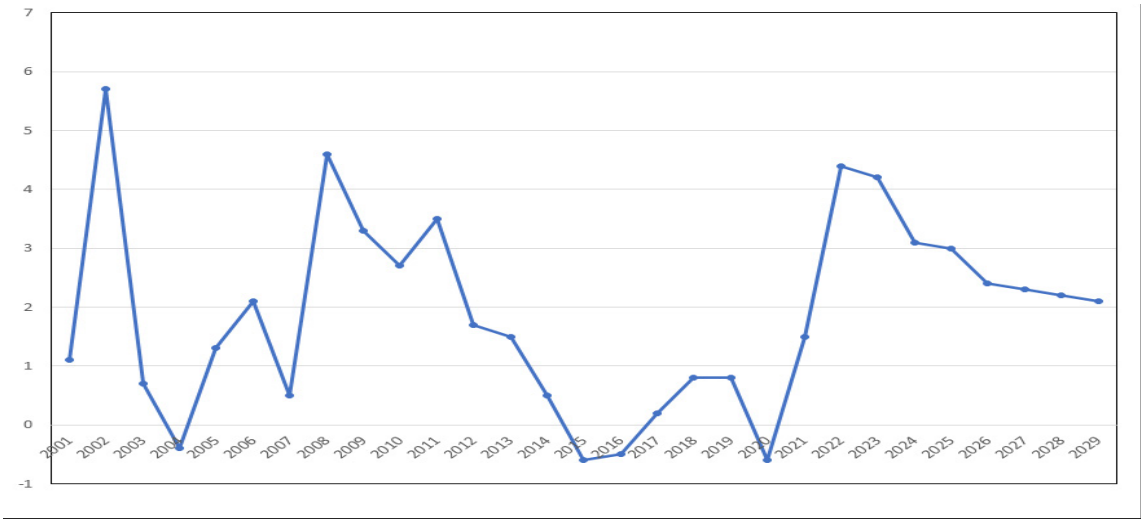

المصدر: صندوق النقد الدولي.

شكل (3) :معدل البطالة

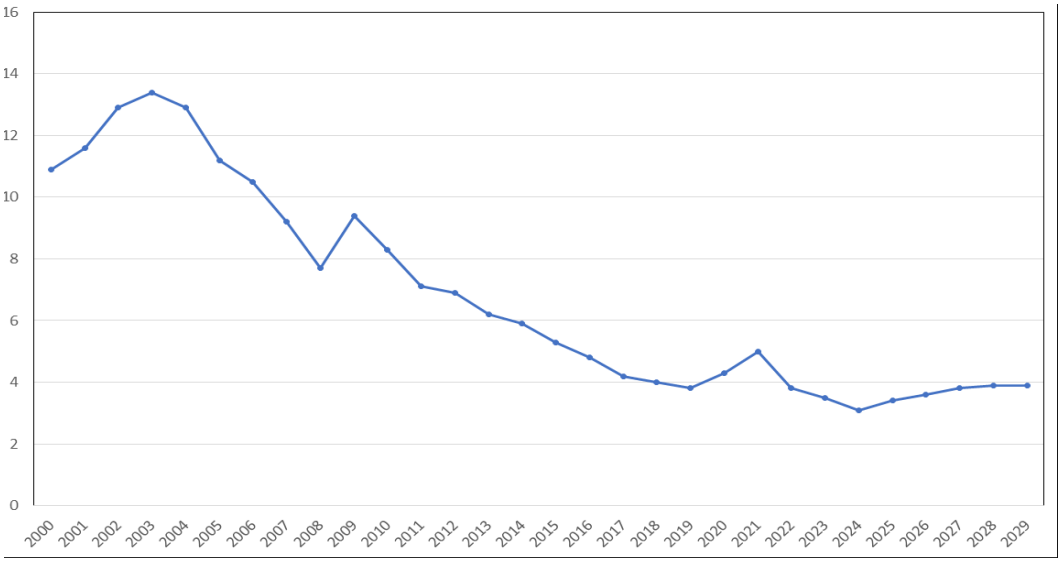

المصدر: صندوق النقد الدولي.

شكل (4): عجز/ فائض الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

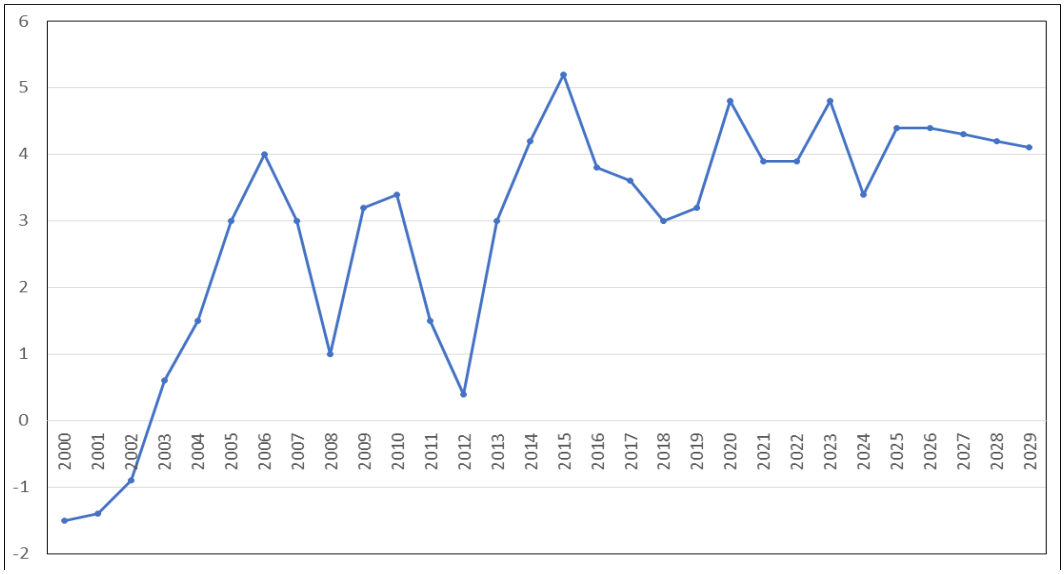

المصدر: صندوق النقد الدولي.

شكل (5): صافي الاقتراض الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

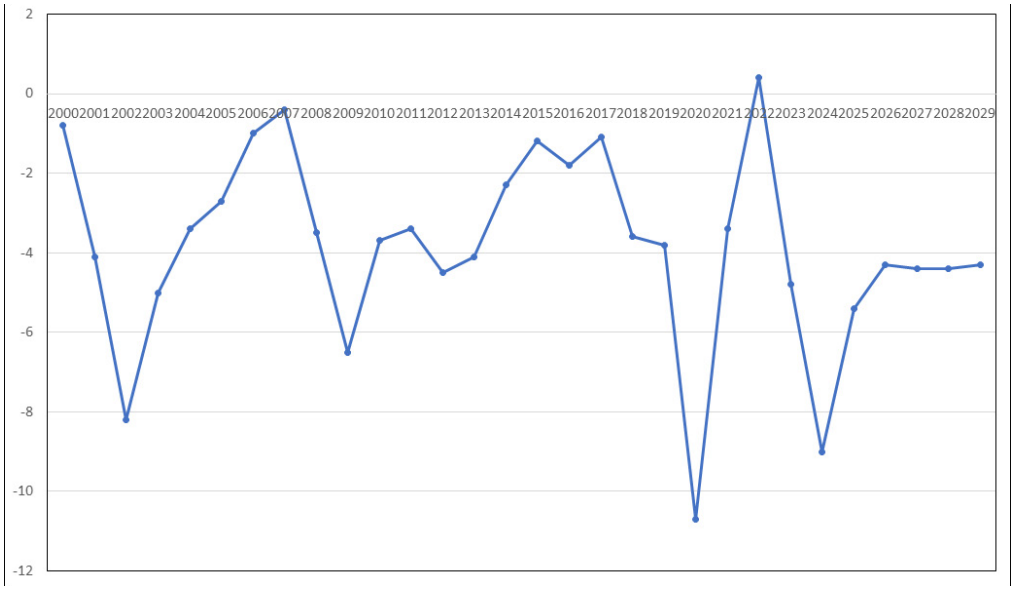

المصدر: صندوق النقد الدولي.

انعكاسات الحرب في غزة على الاقتصاد الإسرائيلي

- **التكلفة اليومية للحرب**

بلغت تقديرات التكلفة اليومية للجيش الإسرائيلي في الشهور الأولى للحرب بنحو 272 مليون دولار، وتقدر الخسائر الشهرية بمقدار 2.4 مليار دولار. وفي مايو 2024، قدّر بنك إسرائيل التكاليف الناجمة عن الحرب بنحو 250 مليار شيكل (حوالي 66 مليار دولار) بحلول عام 2025، بما في ذلك النفقات العسكرية والمصروفات المدنية، مثل توفير السكن لآلاف الإسرائيليين الذين اضطروا للفرار من منازلهم في الشمال والجنوب. وهذا يعادل حوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. ومع تقديم حزمة مساعدات عسكرية أمريكية بقيمة 14.5 مليار دولار، تظل مالية إسرائيل غير كافية لتغطية هذه النفقات الباهظة التي يتوقع استمرارها فترة طويلة بعد توقف الحرب للحفاظ على قوة واستعداد الجيش في ظل الاستراتيجية العسكرية الحالية لاسرائيل العسكرية الحالية التي تتطلب استمرار تواجد قوات على الأرض، وتوفير أسلحة متقدمة ودعم لوجستي مستمر.

- **التأثير على اوضاع سوق العمل**

تأثر سوق العمل الإسرائيلي كثيرا بتداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ إذ أدت الحرب إلى غياب قوة العمل من الجانبين الاسرائيلي -بسبب استدعائهم للخدمة العسكرية كجنود احتياط رجالا ونساء- والفلسطيني -بعد نزوحهم من شمال غزة ومنعهم من دخول إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، بما يؤثر بشكل مباشر على معدل الناتج المحلي. وبلغت نسبة البطالة في نوفمبر وديسمبر من العام الماضي 2.7% و 2.6%على التوالي. وبلغت نسبة المتغيبين عن العمل مؤقتا 28% و22% في نوفمبر وديسمبر من العام الماضي. وبلغت نسبة الرجال المتغيبين موقتاً عن العمل بسبب الخدمة العسكرية 38.5% في ديسمبر 2024 مقارنة بنحو 48.6% في نوفمبر 2024. وارتفعت نسبة النساء المتغيبات موقتاً عن العمل بسبب الخدمة العسكرية إلى 6.3% في ديسمبر 2024، مقارنة ب 5.4% في نوفمبر 2024. وقد عملت الحكومة

الإسرائيلية على سد الفجوة في سوق العمل من خلال استقدام عمالة من الهند وسريلانكا، ولكن ظل عدد كبير من الوظائف الأساسية دون شاغلين.

ويلاحظ تراجع نسب البطالة والمتغيبين عن العمل في ديسمبر عنها في نوفمبر السابق له، ويمكن ارجاع ذلك إلى توصل اسرائيل الى اتفاق لوقف اطلاق النار مع حزب الله في لبنان. ويعد تحسن نسبة البطالة في الشهر التالي مباشرة لذلك الاتفاق إلى قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على التعافي السريع.

- **التأثير على القطاعات الاقتصادية**

أدى تغييب العمالة إلى تراجع معدل الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ فتباطأ قطاع البناء بنحو الثلث خلال الأشهر الأولى من الحرب. كما تعرض قطاع الزراعة لضربة قوية وانخفض الناتج الزراعي بأكثر من الربع في بعض المناطق. ووفقا لبعض المصادر فإن هناك نحو 60,000 شركة إسرائيلية تخطط للإغلاق بسبب نقص الموظفين، وخلل سلاسل الإمداد، وتراجع الثقة في الأعمال التجارية، بينما تقوم العديد من الشركات بتأجيل المشاريع الجديدة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد تأثر بشكل كبير ؛ حيث انخفض عدد السياح بشكل كبير منذ بداية الحرب، بلغت السياحة الوافدة خلال الربع الأخير من 2023 نحو 180 ألف سايح مقارنة بنحو 930 ألف سايح خلال الربع الأخير من 2022، وأصبح واحد من كل عشرة فنادق في البلاد يواجه احتمال الإغلاق. وقدرت وزارة السياحة الإسرائيلية تراجع الإيرادات السياحية بحوالي 18.7 مليار شيكل (4.9 مليار دولار) منذ بداية الحرب.

ومن جهة أخرى، فقد تأثر قطاع التكنولوجيا بدرجة كبيرة والذي يعد أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الإسرائيلي، ويسهم بنحو 20% من الناتج الاقتصادي لإسرائيل، إلا ان استدامة نمو هذا القطاع لم تعد مستدامة؛ إذ يعتمد بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي والسياسات الحكومية المدروسة. وكانت هناك اتجاهات تشير إلى أن بعض الشركات التقنية تفضل تسجيل أعمالها في الخارج، لا سيما في

الولايات المتحدة، وقد زادت هذه التوجهات نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة، حيث يُسجل عدد متزايد من الشركات التقنية الجديدة خارج إسرائيل، بينما يفكر عدد كبير من الشركات في نقل عملياتها إلى دول أخرى.

- **الأوضاع النقدية للدولة**

أدى تراجع الإنتاجية في العديد من القطاعات الاقتصادية إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار الخضروات الطازجة والعقارات. ومع ارتفاع الأسعار سجل الشيكل ادنى مستوى له امام الدولار منذ عام 2012، ولجأ البنك المركزي الإسرائيلي إلى طرح 30 مليار دولار في سوق النقد الأجنبي، بما أدى إلى تراجع الاحتياطي من النقد الاجنبي.

- **خفض التصنيف الائتماني**

دفعت ظروف عدم اليقين وتدهور الأوضاع الاقتصادية الى تراجع التصنيف الائتماني لإسرائيل؛ إذ تعرض الاقتصاد الإسرائيلي إلى 5 تخفيضات في تصنيفه الائتماني بشكل متتابع في أقل من عام، ففي فبراير 2024 خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «A2» مع نظرة مستقبلية سلبية. وفي أبريل 2024 خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف إسرائيل الائتماني طويل المدى من «إيه إيه-» (AA-) إلى «إيه+» (A+).. ومع اشتداد الصراع مع حزب الله خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل مرة اخرى بمقدار درجتين من A2 إلى Baa1، كما أبقت على توقعاتها السلبية وهو تصنيف يعني جدارة ائتمانية ضعيفة، ومخاطر عالية تحيط بالاقتصاد والمالية العامة. وفي أغسطس 2024 خفضت وكالة فيتش تصنيف إسرائيل الائتماني بدرجة واحدة، من «إيه +» (A+) إلى «إيه» (A).

وفي أكتوبر 2024 خفضت وكالة ستاندرد آند بورز مرة أخرى التصنيف الائتماني لإسرائيل على المدى الطويل من A+ إلى A، كما غيرت الوكالة نظرتها المستقبلية لاقتصاد إسرائيل إلى سلبية. وتعكس كافة تلك التخفيضات زيادة المخاطر الأمنية وانعكاساتها على الظروف الاقتصادية للدولة.

- **تراجع معدلات الاستثمار**

تتوقع شركة إسرائيلية متخصصة في تحليلات الأعمال أن حوالي 60,000 شركة إسرائيلية معرضة للأغلاق، وتشير التوقعات إلى أن معظم هذه الشركات هي شركات صغيرة لا يزيد عدد موظفيها عن خمسة تأثرت بشدة بسبب تدهور الظروف الاقتصادية في ظل الحرب.

- **تقييد المالية العامة**

ووفقاً لوكالة بلومبيرغ الأميركية، فإن الإنفاق الإسرائيلي على الحرب يبلغ نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى بكثير من النسبة المتحققة عام 2022 التي لم تتجاوز 4.2%، وتتجاوز أيضا متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 1.7% . ويعد الإنفاق على الحرب هو البند الأكبر بموازنة اسرائيل، إذ يبلغ إجماله 117 مليار شيكل (32 مليار دولار) وهو أعلى 80% من خطة ما قبل الحرب لعام 2024. وقد أدت الحرب إلى تضاعف عجز الميزانية الإسرائيلي — الفارق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات، والتي تأتي معظمها من الضرائب — ليصل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 4% قبل الحرب.

ومع توجه النسبة الأكبر من نفقات الدولة لأغراض الحرب، تتراجع مخصصات الانفاق على الأوجه الأخرى، كما تتراجع معدل الاستثمار الحكومي لتوفير الموارد اللازمة للحرب بما يقلل من النمو الاقتصادي المستقبلي على مدى فترات زمنية أطول .

ولتقليص الفجوة المالية وتوفير التدابير المالية تلجأ الدولة للاقتراض في ظل عدم ضمان تدفق الإيرادات الضريبية مع اتجاه الشركات لتقليص حجم اعمالها، إلا انه يلاحظ ان خيار الاقتراض اصبح أكثر كلفة؛ فمع زيادة المخاطر المتوقعة طالب المستثمرون بعوائد أعلى لشراء السندات الإسرائيلية والأصول الأخرى، لاسيما في ظل التخفيضات المتعددة لتصنيفات إسرائيل الائتمانية من قبل وكالات التصنيف إلى زيادة تكلفة الاقتراض للبلاد بشكل أكبر.

- **انخفاض النمو الاقتصادي**

أدى ارتفاع التكاليف الاقتصادية للحرب، ومغادرة العمالة لمواقعها في سوق العمل، وتراجع نسب الاستثمار في ظل ظروف عدم اليقين ووجود نظرة مستقبلية سلبية للاقتصاد، فضلا عن تقييد المالية العامة وتأثر العديد من القطاعات الاقتصادية إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ تواجه إسرائيل أكبر تحدٍ اقتصادي لها منذ سنوات، واظهر تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سبتمبر 2024 أن اقتصاد إسرائيل يشهد أبطأ تباطؤ بين أغنى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة 4.1% في الأسابيع الأولى لبدء الحرب وسجل نموا بلغ 2% خلال عام 2023. واستمر التراجع حتى عام 2024، حيث انخفض بمقدار 1.1% و1.4% في الربعين الأولين. وتوقع بنك اسرائيل في يوليو 2024 تحقيق نمو بنسبة 1.5% لعام 2024، انخفاضًا من 2.8% التي توقعها في وقت سابق من العام. كما يُتوقع أن يكون النمو في العام الجاري أضعف من التوقعات السابقة. ويتجنب البنك المركزي الإسرائيلي خفض أسعار الفائدة لإنعاش الاقتصاد بسبب تسارع التضخم، المدفوع بزيادة الأجور وارتفاع الإنفاق الحكومي لتمويل الحرب.

وأعد معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب تقديرا لما سيكون عليه الاقتصاد، ووفقا للسيناريو الأكثر تفاؤلاً، يرى الباحثون أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل - الذي تجاوز في السنوات الأخيرة ذلك في المملكة المتحدة - سيشهد انخفاضًا هذا العام، حيث أن النمو السكاني في إسرائيل أسرع من النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة.

حتى مع الانسحاب من غزة وتهدئة على الحدود مع لبنان يتوقع استمرار تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي لفترة طويلة، على غرار فترات الركود الاقتصادي الطويلة التي عانى منها الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 1973. وبالمثل، قد تؤدي الزيادات المحتملة في الضرائب وتقليص الإنفاق غير الدفاعي — حيث يتوقع وفقا للسياسة الإسرائيلية استمرا الانفاق على التسليح للحفاظ على إمكانيات الجيش الإسرائيلي- إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي.

الديناميكيات الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية

جاءت الأهداف العسكرية على رأس أولويات الدولة خلال الخمسة عشر اشهر الماضية، ولتحقيق تلك الأهداف دفعت الدولة في سبيل تهجير سكان قطاع غزة بشكل جماعي، وشملت الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية والأمريكية محاولة إقناع مصر والدول العربية بتسهيل تلك الخطوة تحت ذريعة الضرورة الإنسانية، وتدفع إسرائيل دوما لتحقيق ذلك المخطط طويل الأمد بطرق مختلفة لا سيما في إطار «خطة إيلاند» لعام 2004، وهو المخطط الذي يرفضه أبناء فلسطين وترفضه مصر بشكل قاطع.

ووفقا للخطة الإسرائيلية -الذي اعدها وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريش عام -2017 فان الخيارات المتاحة امام الشعب الفلسطيني إما أن يخضعوا لإسرائيل، أو «ينتقلوا» إلى دول عربية أو أخرى، أو يتم التعامل معهم من قبل الجيش الإسرائيلي. ومنذ عام 2022، أصبحت هذه الخطة بمثابة المخطط الرئيسي للسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية

ومع التسليم بأن الأهداف والدافع هي سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى الا أن النزاع على الموارد والمساحات تعد تحديا اقتصاديا قد يفرض أوضاعا مغايرة على الاستراتيجيات والسياسات المستهدفة. ويتبين من العرض السابق كيف اثرت ارتفاع نفقات الحرب على الأوضاع الاقتصادية للدولة، فضلا عن تأثيرها على الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي.

وفي الوقت ذاته فعلينا ملاحظة أنه على الرغم من الخسائر الاقتصادية لإسرائيل خلال خوضه لواحدة من أطول واشد الحروب في منطقة الشرق الاوسط، إلا انه اظهر صلابة وقدرة على التحمل بفضل قوة البنيان الاقتصادي للدولة وجاذبيتها للاستثمارات، وعلى الرغم من تهديد الحرب لاحد ابزر القطعات الرائدة في الاقتصاد الإسرائيلي وهو قطاع التكنولوجيا بعد اتجاه العديد من الإسرائيليين ذوي التعليم العالي، وخاصة رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، إلى مغادرة البلاد، إلا إنه يلاحظ أن نمو ذلك القطاع يعتمد بشكل كبير على عدد قليل من الأفراد الأكثر ابتكارًا وإبداعًا وريادةً.

تطورات الصراع المائي في الشام

د. عمر الحسيني

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رغم أن التغيرات المناخية وزيادة السكان سيؤديان إلى زيادة أزمات ندرة المياه عالميًا، إلا أن بعض المناطق ستكون أكثر تأثرًا من غيرها. على سبيل المثال هناك مخاوف على منطقة مثل جنوب ووسط آسيا من الخطر بسبب التغيرات المناخية وزيادة السكان والتي قد تؤدي إلى أزمات بيئية إنسانية. كما يوجد إحتمال لتكرار سيناريو فيضانات باكستان التى وقعت عام 2022، والتي قد تفتح الباب أمام هجرات مناخية في الإقليم وذلك نظرًا لعدم جاهزية دول مثل الهند وبنجلاديش وباكستان ومحيطهم لإستيعاب هذا الخطر، وذلك عكس دول أخرى مهيأة ببنية تحتية جيدة لمواجهة التحديات المائية مثل دول الخليج.

وقد تحضرت الدولة المصرية التي طورت من جهودها للحد من هدر المياه وعمل مشروعات تحلية وزراعات منخفضة الإستهلاك المائي. وفى نفس الوقت يحاول المسئولين في مصر دراسة كيفية تنظيم الزيادة السكانية والإستثمار في مشروعات توزيع الموارد بشكل متوازن، بالإضافة إلى ذلك تطوير طرق صيانة المنشآت المائية الحيوية وشبكات المصارف.

الصراع المائي في منطقة الشام

وسط الأخطار الكبيرة التي تحيط بسوريا، يوجد خطر هام ولكن لا يتم تناوله بالصورة المطلوبة رغم أولويته، وهو إستنزاف ثرواتها من الموارد المائية وذلك منذ بداية الأحداث المسلحة التي طالتها. وحيث أن سوريا تمتلك مصادر مياه متنوعة من الأمطار والأنهار والمياه الجوفية والبحيرات حيث يمكن تقسيم هذه المصادر الرئيسية إلى حوالي 7 أحواض مختلفة و 16 نهر. وتكمن المشكلة في أن معظم هذه المياه تأتي من خارج الحدود، خاصة بعد الإحتلال المنظم الذى بدأ منذ الحرب الأهلية في 2011، والذي تصاعد بسرعة خلال الأسابيع الأخيرة بدايةً من 8 ديسمبر على وجه الخصوص.

وتنتشر مواقع مصادر المياه الرئيسية بثلاث مناطق بسوريا حيث تشغل الجزء الشمالي الشرقي والشمالي الغربي والجنوبي الغربي من سوريا، وهي نفس الثلاث مناطق التي تحظى بوجود القوات المحتلة لسوريا سواء من إسرائيل بالجنوب أو تركيا من الشمال الغربي أو الأكراد في صراعهم مع الأتراك (بدعم من الوجود الأمريكي) في الشمالي الشرقي، وبالتالي وفي وسط الصراع تم إستهداف مخزون المياه السوري مع ملاحظة أن منطقة صحراء الوسط ليست تحت نفس الضغط الإحتلالي وإن لم تخلوا من الصراعات الداخلية بين الطوائف المختلفة سواء المتطرف منها أو المعتدل.

كما تتألف أغلب الأراضي السورية من بقاع وهضاب صحراوية بإرتفاع يتراوح بين 200 إلى 1,000 متر، مع الهطول المنخفض للأمطار، مما يعني أن موارد المياه شحيحة. ونتيجة لتدفق سكاني سريع من المناطق الريفية لإحتراف المهن المدنية والإنضمام لقطاع التصنيع، أدى ذلك إلى معاناة المناطق الحضرية من ندرة في المياه، وبالتالي يتم استنزاف حقول المياه الجوفية بشكل كبير، خاصة وأن ما يقرب من ثلث إجمالي موارد المياه ينشأ خارج حدود البلاد. ولذلك كان هناك حاجة ماسة إلى إدارة مختلفة لموارد المياه بصورة مستدامة ومخططة إستراتيجيا قبل تعقد الصراع في سوريا.

حجم مخزون المياه السوري

تعتبر الأمطار هي المورد الرئيسي للمياه في سوريا، مع توافر الموارد المائية الأخرى. حيث يُقدر متوسط مورد مياه الأمطار السنوي بنحو 46 مليار متر مكعب. ولكن في السنوات الجافة يكون هذا الرقم أقل بكثير. علاوة على ذلك، تكون توزيعات الهطول غير متوازنة من حيث المكان والزمان، لكن في الغالب تسقط الأمطار وأحيانًا الثلوج بين شهري أكتوبر ومايو وتكون بشكل رئيسي في الجبال.

وفى نفس الوقت يجرى نحو 16 نهراً ورافد في سوريا، خمسة منها مشتركة دولياً وهم الفرات ودجلة والعاصي واليرموك والخبير الجنوبي. وتمثل تدفقات هذه الأنهار ما يقرب من 75٪ من إجمالي موارد المياه السطحية المنظمة لإستخدمات القطاعات المختلفة، وأكثر من 45٪ من الموارد المائية المتاحة ككل. ويبلغ إجمالي موارد المياه السطحية 10 مليار متر مكعب سنوياً، لا تشمل نهر دجلة نظرًا لعدم إستخدام مياهه من قبل سوريا.

كما تتوافر المياه الجوفية في معظم طبقات الصخور الجيولوجية في سوريا. وتُعتبر بعض من حقول المياه الجوفية الرئيسية غير متجددة، ولذلك تشير البيانات التاريخية والفعلية إلى أن سحب المياه الجوفية يفوق بكثير معدل إعادة التحميل الطبيعي في معظم المناطق، وهو ما يضاعف المشاكل المتعلقة بوضع أزمة المياه.

وتقع أهم حقول المياه الجوفية في جبال لبنان وجبال اللاذقية، إذ تنبع هناك عدة ينابيع من شبكة واسعة من المياه الجوفية العابرة للحدود. يُقدر الإجمالي الفعلي لتدفق المياه الجوفية بنحو 1.33 كم مكعب سنويًا، حيث يأتي 1.20 كم مكعب من تركيا و 0.13 كم مكعب من ينابيع دا في لبنان. وتُقدر تدفق المياه الجوفية إلى إسرائيل بحوالي 0.25 كم مكعب سنويًا، والأردن بحوالى 0.09 كم مكعب سنويًا.

أزمات مائية متزايدة بعد الإحتلال

لا تعد المشكلة في وقوع المناطق السورية الحاملة للمياه المذكورة تحت الإحتلال بمختلف أشكاله، بل إنه بعد سقوط النظام السوري تم الإستيلاء على أهم المنشآت

المائية بشكل عسكري من السدود والقنوات للتحكم في هذه الموارد. وعلى سبيل المثال، إحتلت إسرائيل سد الوحدة الذي يتحكم ليس فقط في إمدادات سوريا من نهر اليرموك بل يتحكم أيضًا في حصة الأردن من هذا النهر.

ويعاني الأردن أيضاً من ندرة المياه، وتم إنشاء السد كي يعمل على توزيع موارد النهر بموجب إتفاقية بين سوريا والأردن في عام 1987. ومع ذلك، هناك إحتمالية معتبرة بتجاهل إسرائيل وتجاوزها لهذه الإتفاقية تمامًا، كما فعل نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما قرر عدم الإعتراف بإتفاقية فك الإشتباك بين سوريا وإسرائيل التي أبرمت في عام 1974 بمجرد أن سقط النظام السوري ودخلت إسرائيل لتحتل جنوب سوريا.

إضافة لما سبق، فإن الجيش الإسرائيلي لم يحتل فقط السدود والأنهار، بل أمتد أيضاً إلى الجانب الشرقي من بحيرة طبرية بسوريا. كما تم الإستيلاء على سدود أخرى في المناطق الشمالية منذ بداية الحرب الأهلية، مثل سد البعث وسد الطبقة، والتي كانت تتحكم في موارد نهر الفرات.

كما يُلاحظ أيضاً أن المياه ليست للشرب والزراعة فقط، بل لإستخدامات أخرى مثل توليد الكهرباء. فقد أدت ضربات تركيا لشمال سوريا في نوفمبر الماضي بعام 2024، على سبيل المثال، إلى إنقطاع التيار الكهربائي عن مليون سوري في يوم وليلة. وقبل ذلك، انشأت تركيا سدوداً على نهري دجلة والفرات على مر السنين، مما أدى إلى إنخفاض كبير في منسوب المياه لأنهار العراق وسوريا، وأدى إلى انخفاض قدرة توليد الطاقة الكهرومائية في سدود سوريا.

توقعات 2025

للأسف الشديد من المتوقع أن منطقة الشام سوف تعاني من مشاكل في موارد المياه وصعوبة توصيل مياه نظيفة للمنازل، مما سيؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي وإنتاجية الغذاء في سوريا والأردن والعراق. هذا بالإضافة إلى تأثير نقص إنتاج الطاقة الكهرومائية.

كما من المتوقع أن السيطرة التركية شبه التامة على مصادر أنهار الشمال، بما في ذلك دجلة والفرات، وتدمير وإحتلال أهم المنشآت المائية في سوريا، سيؤدوا إلى زيادة الصعوبات. وكذلك الإحتلال الإسرائيلي للجنوب السوري وسد الوحدة سيؤثر على إمدادات المياه من نهر اليرموك، مما يزيد من الفقر المائي بالفعل في الأردن، مما سينتج عنه زيادة نسبية في معدلات البطالة وإرتفاع أسعار الغذاء في الأردن، بالإضافة إلى إنخفاض حصص المياه للمصانع.

ومن المتوقع أيضاً أن يشهد عام 2025 مشروعات مائية جديدة تخدم مصالح تركيا وإسرائيل على حساب الأردن والعراق وسوريا، إستمراراً لإستغلال الأطراف المحتلة الوضع غير المستقر في سوريا.

وبالتالي، يمكن القول بصدد الصراع المائي في منطقة الشام أن أحد أسرع مكاسب سقوط النظام السوري هو الإستيلاء على مياه الشعب السوري كغنيمة حرب، ولكن هذه المكاسب ليست لصالح سوريا الحالية، بل للمحتلين المختلفين.

صراعات مائية أخرى

لا تتوقف النزاعات المائية الحالية على منطقة الشام والشرق الأوسط فحسب، كما وضح الحال في النزاعات التي تواجه فيها تركيا وإسرائيل دول سوريا والعراق والأردن فيما يتعلق بمياه أنهار الفرات والدجلة واليرموك، خاصة مع بناء تركيا سدودًا تؤثر على تدفق المياه نحو الدول الأخرى واحتلال إسرائيل لسدود أخرى.

لكن الأزمة تتعدى تلك المنطقة لتشمل أماكن عدة حول العالم وهناك أمثلة تاريخية عدة بها لهذا النوع من الصراعات. إذ أن النزاعات المرتبطة بالموارد المائية هي مسألة حيوية تؤثر على العديد من البلدان حول العالم، حيث تتنافس الدول على الحصول على حصص مياه أكثر، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى توترات وصراعات. من بين الصراعات الشهيرة تلك المرتبطة بنهر النيل، الذي يعتبر مصدرًا حيويًا لمصر والسودان، ولكن بناء سد النهضة الإثيوبي أثار جدلاً كبيرًا بين الدول الثلاث.

بالإضافة إلى ذلك، تشهد حوض نهر الأمازون صراعات بين البرازيل وبيرو وبوليفيا بسبب استخدام المياه والتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية في الدول التي تعتمد على هذا النهر صاحب الأهمية الحضارية.

لا تقتصر هذه الصراعات على مناطق معينة فحسب، بل تمتد لتشمل نهر اليانغتسي في آسيا، حيث تتنافس الصين والهند وبنغلاديش على الموارد المائية لهذا النهر الهام.

تعكس هذه النزاعات الحاجة الملحة للتعاون الدولي في إدارة الموارد المائية بشكل مستدام وعادل، لحماية حقوق الدول وضمان توفير المياه النظيفة والصالحة للاستخدام. يجب على الدول العمل معًا من خلال التفاوض والتعاون للوصول إلى اتفاقيات تلبي احتياجاتها دون الإضرار بحقوق الآخرين، وهذا يتطلب جهودا دبلوماسية وإدارة مائية فعالة تعمل على تحقيق التوازن بين الاحتياجات والمصالح المختلفة.

وقد حذرت دراسات عدة بالفعل منذ سنوات طويلة بأن أغلب الحروب في المستقبل، إن لم تكن كلها قد تكون حروباً على الموارد بصورها المتنوعة. ووسط التغيرات المناخية الجذرية والزيادة السكانية غير المسيطر عليها على الصعيد العالمي، من المتوقع أن تبدأ مناطق متعددة في الدخول في صراعات على موارد المياه بشكل خاص، وليس فقط مصادر الطاقة والوقود الأحفوري كما كان معتاداً في حروب سابقة.

وهو ما يجب العمل عليه من كافة الدول لضمان استقرار المياه وتخطي الصعوبات المقبلة المحتملة، وما يتعين عليهم لتحقيق التوازن بين الإستهلاك البشري والمحافظة على الموارد المائية.

أزمة ليبيا المستمرة: كيف دفعت مصر الثمن اقتصاديًا وأمنيًا؟

أحمد بيومي

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأت جذور الحرب الليبية في عام 2011، عندما اندلعت احتجاجات شعبية واسعة في سياق موجة الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة. تطورت هذه الاحتجاجات إلى صراع مسلح أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي، الذي حكم ليبيا لأكثر من أربعة عقود. وبعد سقوط القذافي، غرقت البلاد في فراغ سياسي وأمني، مما أدى إلى انقسام حاد بين القوى المتنافسة على السلطة.

بحلول عام 2014، تصاعد النزاع بشكل كبير مع انقسام ليبيا إلى حكومتين متنافستين: حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليًا، والتي اتخذت من طرابلس مقرًا لها، ويمتد نفوذها من طرابلس إلى الحدود التونسية، بما في ذلك مدن مثل الزاوية، صبراتة، وزوارة، إضافة إلى المنطقة الوسطى التي تشمل أجزاء من مدينة مصراتة، التي كانت تدعم الحكومة وتعد قاعدة مهمة للقوات الموالية لها. كما شمل النفوذ بعض المناطق الجنوبية الغربية، حيث تمكنت حكومة الوفاق من بسط سيطرة محدودة على مناطق في الجنوب مثل سبها، لكن هذا النفوذ كان متغيرًا بسبب التنافس مع القوات الموالية لخليفة حفتر.

من جانب آخر، سيطرت قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر على مساحة كبيرة من الأراضي الليبية، وتمركزت بشكل رئيسي في المناطق الشرقية والجنوبية. تتمثل المناطق الشرقية في برقة، التي تعد المركز الرئيسي لحفتر وقواته، وتشمل مدنًا رئيسية مثل بنغازي (ثاني أكبر مدينة في ليبيا)، والمرج، والبيضاء، وطبرق، التي تعد مدنًا محورية ضمن مناطق نفوذ حفتر في الشرق. إضافة إلى ذلك، يسيطر حفتر على منطقة الهلال النفطي، التي تضم معظم حقول وموانئ النفط في شرق ليبيا، بما في ذلك السدرة ورأس لانوف، والتي تمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في البلاد.

أما المناطق الجنوبية، فهي تشمل إقليم فزان، الذي يضم أجزاء واسعة من الجنوب الليبي، بما في ذلك مدن مثل سبها، مرزق، وغات. تُعد هذه المناطق استراتيجية بسبب مواردها الطبيعية مثل النفط والمياه الجوفية، كما أنها تربط ليبيا بالدول المجاورة (تشاد، النيجر، السودان). وتشمل الحقول النفطية الجنوبية حقل الشرارة وحقل الفيل، وهما من أكبر الحقول النفطية في ليبيا.

تقدر المساحة التي تسيطر عليها قوات حفتر بأكثر من 75% من إجمالي مساحة ليبيا (أي أكثر من 1.3 مليون كيلومتر مربع)، وهي المناطق الأكثر توفرًا للموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن معظم هذه المساحة هي أراضٍ صحراوية قليلة الكثافة السكانية، في حين أن المناطق الساحلية الأكثر كثافة سكانية تتركز تحت سيطرة حكومة الوفاق في الغرب.

تكلفة الحرب

تُعدّ الحرب الليبية، التي اندلعت منذ عام 2011، من أكثر الصراعات تكلفةً على الصعيدين البشري والاقتصادي. وفقًا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ديسمبر 2020، قُدِّرت التكلفة الإجمالية للصراع بحوالي 783.4 مليار دينار ليبي، أي ما يعادل نحو 576 مليار دولار أمريكي وفقًا لسعر الصرف الرسمي آنذاك ، تشمل هذه التقديرات الخسائر المباشرة

وغير المباشرة، مثل تدمير البنية التحتية، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، تراجع الاستثمار، وتقلص الاستهلاك. كما أشارت الإسكوا إلى أن استمرار الصراع دون توقيع اتفاق سلام سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة بشكل حاد، حيث قد تصل إلى 1,411.6 مليار دينار ليبي (حوالي 1,046 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2025.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير أخرى إلى خسائر مالية مباشرة نتيجة الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية، حيث بلغت هذه الخسائر حوالي 155 مليار دولار خلال تسع سنوات. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام قد تختلف باختلاف مصادر المعلومات وأسعار الصرف، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا متغير باستمرار بسبب التطورات السياسية والأمنية.

تدمير البنية التحتية

منذ اندلاع الصراع في ليبيا عام 2011، تعرضت البنية التحتية لأضرار جسيمة شملت الطرق، الجسور، المستشفيات، والمدارس. فقد أدت النزاعات المتعاقبة إلى تدمير واسع لشبكة الطرق. على سبيل المثال، في المناطق الجنوبية لطرابلس، تضرر حوالي 125,000 منزل، مما يشير إلى تأثير كبير على البنية التحتية المحيطة، بما في ذلك الطرق ، أما بالنسبة للمستشفيات، فقد تضررت العديد من المرافق الصحية نتيجة القتال، مما أدى إلى نقص في الخدمات الطبية الأساسية. على سبيل المثال، في بنغازي وطرابلس، تعرضت العديد من المستشفيات للقصف أو أُغلقت بسبب الأضرار، مثل مستشفى الهواري العام (بنغازي)، مستشفى الجلاء للجراحة والحوادث (بنغازي)، مستشفى طرابلس المركزي (طرابلس)، ومستشفى الخضراء العام (طرابلس).

أما بالنسبة للمدارس، فقد تأثرت العديد منها في ليبيا نتيجة للصراع، حيث تم إغلاق عدد كبير من المدارس في بنغازي، وأخرى في طرابلس، خصوصًا في مناطق تاجوراء وسوق الجمعة، بالإضافة إلى مدارس في مصراتة وزوارة. وقد أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2019 إلى أن حوالي 350,000 طالب

في ليبيا تأثروا بشكل مباشر بالنزاع، مع تدمير العديد من المنشآت التعليمية. كما توقف التعليم في عدة مناطق، مثل بنغازي ودرنة وسبها، بسبب العنف المستمر، وتحولت العديد من المدارس إلى ملاجئ للنازحين نتيجة الاشتباكات العنيفة.

الموارد النفطية

تأثرت موارد الدولة الرئيسية في ليبيا، مثل النفط والغاز، بشكل كبير بسبب الحرب والنزاع المستمر. وحيث إن قطاع النفط والغاز يُعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الليبي، فقد أدت الحرب إلى تعطيل الإنتاج والتصدير، مما ألحق أضرارًا كبيرة بالاقتصاد.

قبل الحرب، وبالتحديد في عام 2010، حققت ليبيا إيرادات من صادرات النفط تُقدر بحوالي 50 مليار دولار، حيث بلغ إنتاجها من النفط حوالي 1.6 مليون برميل يوميًا، ومن الغاز حوالي 11 مليار متر مكعب سنويًا. ولكن منذ بداية الحرب، تراجع الإنتاج بشكل حاد بسبب الهجمات على المنشآت النفطية والموانئ. ففي عام 2013، فرض المحتجون في شرق ليبيا والميليشيات المسلحة حصارًا على العديد من الموانئ النفطية، مما أدى إلى تراجع قدرة ليبيا على تصدير النفط.

وصل إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته في عام 2014 عند حوالي 200 ألف برميل يوميًا نتيجة للاقتتال الدائر في مناطق مثل رأس لانوف والسدرة، حيث تعرضت منشآت النفط في تلك المناطق لهجمات من قبل مجموعات مسلحة، مثل تنظيم داعش والجماعات المسلحة المحلية. كما تم تهديد العديد من المنشآت في مناطق أخرى مثل الهروج، أمّ الناس، والشرارة، التي تُعد حقول نفط هامة. أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى حوالي 12 مليار دولار بسبب تراجع الإنتاج والنقص الحاد في التصدير.

ثم عاد إنتاج ليبيا من النفط إلى التصاعد مرة أخرى ليصل في عام 2016 إلى حوالي 600 ألف برميل يوميًا، وبدأت ليبيا في استئناف صادراتها النفطية بشكل تدريجي في عام 2018. ومع ذلك، كانت قدراتها قد تأثرت بشكل كبير بسبب الانقسامات السياسية وصعوبة تأمين الموانئ، وظل الإنتاج منخفضًا مقارنة بقدرات ليبيا قبل الصراع.

بحلول عام 2020، تحسنت الأوضاع نسبيًا مع زيادة الإنتاج إلى مليون برميل يوميًا، مما ساهم في تحقيق إيرادات نفطية تتراوح بين 15 و17 مليار دولار. ومع ذلك، ظلت هذه الإيرادات أقل من مستويات ما قبل الحرب، خاصة مع استمرار التأثير السلبي على الإنتاج بسبب الهجمات المتواصلة على المنشآت والمرافق النفطية.

من جانب آخر، تضرر قطاع النفط الليبي بشكل كبير نتيجة الحرب، حيث تعرضت شبكات نقل الغاز الطبيعي إلى إيطاليا ومالطا لأضرار جسيمة. وتُقدَّر الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الليبي بمليارات الدولارات، إذ أشارت التقديرات في عام 2016 إلى تجاوز خسائر قطاع النفط قرابة 100 مليار دولار نتيجة توقف الإنتاج والخسائر الناجمة عن الهجمات والسرقات.

الاثر على القطاعات الاقتصادية

تأثرت القطاعات الاقتصادية في ليبيا بشكل كبير جراء النزاع المستمر منذ عام 2011. وفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بلغت التكلفة الاقتصادية للصراع حتى عام 2021 حوالي 783.4 مليار دينار ليبي، مما أثر بشكل عميق على الاقتصاد الوطني ، قبل النزاع، كان القطاع الزراعي في ليبيا يشهد نموًا ملحوظًا. وفقًا لدراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة (1973-2010)، بلغ معدل النمو السنوي في الناتج الزراعي نحو 9.5% خلال السبعينات والثمانينات ، ومع اندلاع النزاع، تعرض القطاع الزراعي لتحديات كبيرة، منها تدمير البنية التحتية للمزارع، نقص المواد الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات، وتعطيل حركة النقل، مما أثر سلبًا على الإنتاجية والأمن الغذائي. على سبيل المثال، في قرية العوينية جنوب غربي طرابلس، أجبر العنف المحتدم العديد من المزارعين على هجر أراضيهم، وعند عودتهم، وجدوا أراضيهم قد أهلكها العطش، مما أثر على إنتاج المحاصيل .

قبل النزاع، كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط، مما جعل مساهمة القطاعات غير النفطية، بما في ذلك التجارة والصناعة، محدودة. وفقًا لدراسة

تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة (1973-2010)، بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي غير النفطي حوالي 6.6% خلال نفس الفترة، مع اندلاع النزاع، تعرضت القطاعات التجارية والصناعية لتحديات كبيرة، منها تدمير البنية التحتية، نقص المواد الخام، وتعطيل حركة النقل، مما أثر سلبًا على الإنتاجية والتجارة الداخلية والخارجية. تسبب ذلك في انخفاض الإيرادات، زيادة معدلات البطالة، وتراجع القدرة التنافسية للشركات الليبية في الأسواق المحلية والدولية.

أثر الحرب على مصر:

تعد ليبيا شريكًا تجاريًا مهمًا لمصر، ومع اندلاع الحرب، تقلصت التجارة الثنائية، وانخفضت صادرات مصر إلى ليبيا بنسبة 40% - 50% في بعض السنوات بسبب عدم الاستقرار، حيث إنخفض عدد العمالة المصريين في ليبيا والتي كانت تتجاوز 1.5 مليون عامل قبل الحرب معظمهم يعملون في قطاعات البناء والخدمات، وقد تسبب النزاع في عودة مئات الآلاف من العمالة مما أدى إلى فقدان تحويلات نقدية قدرت بـ 3 مليارات دولار سنويًا،و تسببت الحرب في وقف أعمال التطوير في البنية التحتية في ليبيا حيث تسببت الحرب في توقف الشركات المصرية العاملة في ليبيا خاصة في قطاع الإنشاءات والطاقة مثل المقاولون العرب، و أوراسكوم للإنشاءات، و حسن علام للمقاولات، مما تسبب في تعرض تلك الشركات لخسائر كبيرة بسبب توقف المشروعا.

ورفعت الاضطرابات الحدودية من التكاليف الأمنية لمصر لتأمين الحدود مع ليبيا التي تمتد لأكثر من 1,200 كيلومتر هذه التكاليف الأمنية أثرت على الموازنة العامة، حيث قدرت بحوالي 500 مليون دولار سنويًا، حيث تسببت الحرب في جعل الحدود المصرية الليبية ممرًا رئيسيًا لتهريب الأسلحة والعناصر الإرهابية، مما استدعي زيادة الانتشار العسكري على الحدود الغربية، ما أضاف عبئًا على قواته وتسبب في استنزاف الموارد التي كان من الممكن توجيهها لمجالات أخرى.

كانت مصر تطمح للاستفادة من التعاون في قطاع النفط والغاز مع ليبيا، لكن الحرب عطلت مشاريع واعدة في هذا المجال، حيث أعتمدت مصر لفترة على استيراد النفط الخام الليبي بتكاليف منخفضة، ومع الحرب اضطرت للبحث عن بدائل أعلى تكلفة، وتسببت حالة الحرب في تراجع حركة الشاحنات والبضائع بين مصر وليبيا حيث أصبحت الطرق غير آمنة، وتوقفت أعمال الشركات المصرية في ليبيا أمثلة شركة بتروجيت و شركة إنبي (الهندسة للصناعات البترولية).

وفقًا لتقديرات اقتصادية وأمنية، تكبدت مصر خسائر كبيرة نتيجة للحرب الليبية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد والأمن القومي. الخسائر التجارية المباشرة تجاوزت 5 مليارات دولار منذ بداية الأزمة، حيث تأثرت حركة التصدير والاستيراد بين البلدين، لا سيما في قطاعات البناء والزراعة. كما تحملت الدولة تكاليف أمنية إضافية تُقدر بـ 500 مليون دولار سنويًا لتأمين الحدود الغربية الممتدة لأكثر من 1,200 كيلومتر، بهدف منع التهريب ومكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الحرب في خسائر هائلة في تحويلات العمالة المصرية، التي كانت تُعتبر أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة، حيث فقدت مصر ما يُقدر بـ 20 مليار دولار خلال العقد الماضي بسبب عودة مئات الآلاف من العمال من ليبيا نتيجة النزاع. هذه الأرقام تعكس التأثير العميق للأزمة الليبية على الاقتصاد المصري، وتشير إلى الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار في ليبيا لدعم المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة بين البلدين.

عامين من التصعيد: الاقتصاد السوداني تحت وطأة الحرب

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **في قلب القارة الأفريقية، يُعد السودان واحداً من أقدم وأغنى البلدان بثرواته الطبيعية وتنوعه الثقافي، إلا أن الصراع المستمر منذ أبريل 2023 - ما يقرب من عامين الآن - بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع قد ألقى بظلاله القاتمة على الآفاق الاقتصادية والإنسانية لهذا البلد. لم تقتصر الحرب على المعارك العسكرية فحسب، بل أحدثت تحولاً جذرياً في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للسودان، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية بشكل ينذر بعواقب وخيمة على اقتصاده.**

تُعتبر الحرب عاملاً مدمراً، حيث تكبَّد الاقتصاد السوداني خسائر فادحة تُقدَّر بمليارات الدولارات (تشير بعض التقديرات إلى خسارة الاقتصاد السوداني 200 مليار دولار بعد عام واحد من الحرب)، مع تدمير واسع النطاق للمنشآت الاقتصادية وانهيار الإيرادات الحكومية. بينما تعاني القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة من شلل تام؛ فضلاً عن ذلك، يواجه المواطنون تحديات يومية تتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية.

		الأدنى	الأعلى
معدل النمو السموي للناتج المحلي الإجمالي	ديسمبر - 23	-12.30%	8%
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	ديسمبر - 23	1.10	109.00
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	ديسمبر - 23	683.00	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد PPP	ديسمبر - 23	2548.00	

في ظل هذه الظروف القاسية، ارتفعت معدلات الفقر بشكل مقلق، وتدهورت قيمة العملة المحلية، مما زاد من معاناة الشعب السوداني، ووضع علامات استفهام كبيرة حول مستقبل بلد صنَّفه صندوق النقد الدولي في عام 2022 في المرتبة العاشرة ضمن أقوى الاقتصادات العربية.

التداعيات الإنسانية القاسية مستمرة

قدَّرت منظمة الأمم المتحدة في آخر إحصائياتها الصادرة في يوليو من العام الماضي أن عدد المواطنين السودانيين الذين لا يجدون ما يكفيهم من الغذاء وصل إلى 26 مليون شخص من أصل 51 مليون نسمة، وهو تعداد دولة السودان بنهاية العام الماضي، مستشهدة بأرقام مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). ووفقاً لأرقام المكتب، فقد وصل عدد المواطنين الذين يحتاجون إلى الدعم والمساعدة «people in need» إلى 24.8 مليون نسمة.

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ فقد أدت موجة العنف وانعدام الأمن الحالية إلى ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين، وتدمير واسع النطاق

للبنية التحتية والمرافق الحيوية، فضلاً عن النزوح الجماعي، حيث تم إجبار أكثر من 7.4 مليون شخص على ترك منازلهم بحثاً عن الأمان داخل وخارج السودان. ومع وجود 3.8 مليون نازح داخلياً من النزاعات الداخلية السابقة، يواجه السودان حالياً أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم وأكبر أزمة نزوح للأطفال، حيث تم تهجير أكثر من 3 ملايين طفل داخل وخارج البلاد.

كما يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص في السودان من انعدام حاد للأمن الغذائي، بينما ينهار النظام الصحي الهش بالفعل، مع تفشٍّ محتمل للأمراض، بما في ذلك تفشٍّ مقلق للكوليرا، فضلاً عن حمى الضنك، والحصبة، والملاريا.

وقال المكتب إنه في حين كان مستوى التمويل المستلَم في عام 2023 متواضعاً مقارنة بحجم الاحتياجات غير المسبوق، بذل المجتمع الإنساني قصارى جهده لمعالجة الأولويات العاجلة، حيث وصلت المساعدات الإنسانية إلى خمسة ملايين شخص.

ووفقاً لآخر تحديث نشره المكتب في ديسمبر الماضي عن الوضع الإنساني في السودان؛ يواجه السودان واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم نتيجة لتزايد الاحتياجات، وارتفاع عدد النازحين، وزيادة معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وقدَّر التقرير أن 30.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في عام 2025، وهو ما يمثل نحو ثلثي سكان البلاد، مع زيادة قدرها 5.6 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي، بسبب النزاع المدمر، والنزوح الناتج عنه، وتفشي الأمراض، والكوارث الطبيعية، وتدمير سبل العيش.

نظرة عامة على الوضع

بعد مرور نحو عامين على اندلاع النزاع، لا يزال السودان يعاني من أزمة إنسانية ذات أبعاد مروعة. فهو يُعد من بين الدول الأربع الأولى في العالم من حيث انتشار سوء التغذية الحاد عالميًا. ويُقدَّر أن 4.9 مليون طفل دون سن الخامسة، بالإضافة

إلى النساء الحوامل والمرضعات، يعانون من سوء التغذية الحاد في عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 22٪ مقارنة بعام 2023.

يمتلك السودان أيضاً أكبر عدد من النازحين داخليًا في العالم. بين منتصف أبريل 2023 وديسمبر 2024، فر حوالي 12 مليون شخص من منازلهم نتيجة النزاع. ويشمل ذلك حوالي 8.8 مليون شخص تم تهجيرهم قسرًا داخل البلاد، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، و3.2 مليون شخص عبروا الحدود إلى دول مجاورة، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة السودان					
		أخرى	السابق	أعلى	أدني
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	ديسمبر - 23	-12.3%	-1.0%	7.7%	-12.3%
معدل البطالة	ديسمبر - 23	20.8%	17.6%	20.8%	13.0%
الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي	ديسمبر - 23	-2.5%	-3.4%	1.2%	-15.2%
الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي	ديسمبر - 23	256.0%	186.0%	495.0%	53.7%
الميزانيات الحكومية	ديسمبر - 23	-4.0%	-1.5%	0.7%	-11.3%
معدل ضرائب الشركات	ديسمبر - 24	35.0%	35.0%	35.0%	15.0%
معدل ضريبة الدخل الشخصي	ديسمبر - 24	15.0%	15.0%	20.0%	15.0%

كما قدَّر التقرير حجم التمويل الذي يحتاجه السودان في ظل الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي يشهدها بنحو 2.7 مليار دولار، بدءًا من 15 ديسمبر الماضي، والذي

تـم توفيـر حوالـي 62.5٪ منـه (1.7 مليـار دولار)، وفقًـا لآخـر إحصائيـات قاعـدة بيانـات الاسـتجابة الإنسـانية للسـودان.

تحسن طفيف متوقع للنمو

وفقاً للتحديـث الأخيـر لتقريـر آفـاق الاقتصـاد العالمـي الصـادر عـن البنـك الدولـي فـي ينايـر الجـاري، فمـن المتوقـع أن يحقـق اقتصـاد السـودان نمـواً قـدره 1.3٪ خلال العـام الجـاري و2.9٪ العـام المقبـل، بعـد أن سـجل نمـواً سـالباً قـدره 15.1٪ خلال العـام 2024 و20.1٪ خلال العـام 2023. أمـا بالنسـبة لجنـوب السـودان، فقـد توقـع التقريـر أن يسـتمر التراجـع فـي النمـو ليسـجل نمـواً سـالباً قـدره 11.4٪ خلال السـنة الماليـة 2025، علـى أن يتحسـن ليسـجل 6.1٪ فـي السـنة الماليـة 2026.

وذكـر التقريـر فـي توقعاتـه لمخاطر النمو فـي منطقة جنـوب الصحراء الكبـرى -والتي يقع بهـا السـودان- أن تصعيـد النـزاع فـي الشـرق الأوسـط مـن الممكـن أن يـؤدي إلـى تفاقـم انعـدام الأمـن الغذائـي في منطقة جنوب الصحـراء الكبرى (SSA)، خاصـة من خلال تعطيل سلاسـل الإمـداد، ممـا يـؤدي إلـى زيادة أسـعار الغذاء ونسـبة سـوء التغذية فـي المنطقة.

ونـوّه التقريـر إلـى أن تأجـج الصـراع فـي السـودان مـن الممكـن أن يـؤدي إلـى ارتفـاع أسـعار الغـذاء، علـى الأقـل فـي بعـض أجـزاء منطقـة جنـوب الصحـراء الكبـرى، نتيجـة لتقليـل العـرض وزيـادة تكاليـف النقـل. كمـا تظـل منطقـة جنـوب الصحـراء الكبـرى عرضـة للغايـة للأحـداث المناخيـة المتطرفـة المرتبطـة جزئيـاً بتغيـر المنـاخ. إن زيـادة تكـرار أو شـدة الجفـاف أو الفيضانـات مـن شـأنها أن تفاقـم الفقـر فـي العديـد مـن الـدول عبـر منطقـة جنـوب الصحـراء الكبـرى.

اقتصاد جنوب الصحراء تحت تهديد التوترات الجيوسياسية

وفـي تحديثـه الأخيـر لتقريـر آفـاق الاقتصـاد العالمـي الصـادر فـي ينايـر الجـاري -وإن لـم يتحـدث صراحـة عـن الأزمـة فـي السـودان- فقـد توقّـع صنـدوق النقـد الدولـي، بالإضافـة إلـى المخاطـر الناجمـة عـن تغييـرات السياسـات النقديـة اسـتجابة لعـودة

الموجة التضخمية العالمية، تصاعد التوترات الجيوسياسية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع جديد في أسعار السلع. وأشار التقرير إلى أنه من الممكن أن تتفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا، مما يؤثر بشكل مباشر على طرق التجارة وكذلك أسعار الغذاء والطاقة.

وقد تتأثر الدول المستوردة للسلع بشكل خاص، حيث تتزايد آثار الركود التضخمي الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع بالتزامن مع قوة الدولار المتزايدة.

الخلاصة

تُعمِّق الحرب الدائرة في السودان من تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في البلاد. ومع معدلات النمو الإيجابية المتوقعة للاقتصاد السوداني للعام المقبل، فإن تضافر الجهود المحلية والعالمية يُعد ضرورياً لانتشال السودان من أزمته الإنسانية والاقتصادية، التي لن تضر فقط باقتصاده، بل ستؤثر على اقتصاد منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأكملها، خاصة في ظل دخول التوترات العالمية والإقليمية في المشهد.

وهنا لا يمكن إغفال أن الاقتصاد السوداني، حتى في أفضل حالاته قبل التصعيد العسكري الحالي، كان يعاني منذ عدة سنوات من تدهور ملحوظ في مؤشراته الاقتصادية نتيجة لعدد من الاختلالات الهيكلية التي ظهرت بشكل جلي منذ بداية عام 2018. ومن أبرز هذه الاختلالات التراجع الحاد في قيمة الجنيه السوداني، مما أسفر عن أزمة كبيرة في توفير السلع الأساسية وتدهور مستوى الخدمات العامة.

هذا التدهور الاقتصادي كانت له تأثيرات سلبية واسعة النطاق على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، خصوصاً القطاع الزراعي، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة والدخل لعدد كبير من المواطنين. كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق، حيث شهدت أسعار السلع الغذائية الرئيسية زيادات كبيرة، وهو ما يعكس قتامة المشهد في ظل تصعيد لم تفلح الجهود الدولية حتى الآن في احتوائه.

أثر صراعات الشرق الأوسط علي العمل المناخي

أمل إسماعيل

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت الفترة القليلة الماضية مجموعة متعددة من الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة بين عدد من الدول وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ ما بين الحرب في قطاع غزة، والأزمة اللبنانية والصراع في سوريا وغيرها من الأزمات في ليبيا والسودان وإيران، والتي أبرزت تحديًا معقدًا ومتعدد الأوجه، ليس فقط من الناحية السياسية والإنسانية، بل أيضًا فيما يتعلق بتأثيراتها على الاستدامة البيئية وجهود مواجهة تغير المناخ والانتقال إلى الطاقة النظيفة.

لاشك أن العالم أصبح علي قدر أكبر من الوعي بأهمية الحاجة الملحة لمواجهة تغير المناخ وتأثيراته المتزايدة علي دول العالم، وضرورة العمل الجماعي والتعاون الدولي في التكيف والتخفيف من أثار تغير المناخ وخاصة علي الدول الهشة والضعيفة والأكثر عرضة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتثير هذ النزاعات تساؤلات حرجة حول كيفية تأثير الحروب والتوترات الجيوسياسية على جهود الحفاظ على البيئة وتحقيق الأهداف المناخية العالمية.

الصراعات وتغير المناخ

الصراعات الحالية في الشرق الأوسط تُلقي بظلالها الثقيلة على جهود مكافحة تغير المناخ على المستويات الوطنية، الإقليمية، والدولية. هذه الصراعات تُسبب آثارًا مباشرة وغير مباشرة تُعيق تنفيذ السياسات المناخية والتحول نحو التنمية المستدامة. فيما يلي تحليل لأهم التأثيرات في بعض دول الصراع:

- **الحرب بين حماس واسرائيل في قطاع غزة**

تغير المناخ كان له تأثير واضح في تفاقم أزمة الحرب في قطاع غزة، حيث أسهمت العوامل البيئية المرتبطة بتغير المناخ في زيادة التحديات الإنسانية والاقتصادية في المنطقة. على سبيل المثال؛

مشكلة المياه: قطاع غزة يعاني من نقص حاد في المياه العذبة، حيث يُعتبر 97% من المياه غير صالحة للشرب بسبب التلوث المائي وتسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي. مع تزايد ندرة المياه نتيجة تغير المناخ والجفاف، أصبحت ندرة الموارد المائية مصدرًا إضافيًا للتوتر.

الظواهر المناخية المتطرفة أثناء الحصار: قطاع غزة شهد فيضانات متكررة بسبب الأمطار الغزيرة غير المنتظمة، مما زاد من تدهور البنية التحتية المدمرة أصلاً بسبب الحرب والحصار. كما أن تغير المناخ يؤدي إلى ارتفاع مستويات سطح البحر، مما يعرض قطاع غزة لمخاطر تآكل الشواطئ وتدمير مزدوج للمنازل القريبة من الساحل.

زيادة الأعباء الإنسانية: ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه النظيفة ساعد في انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة، مما زاد من الضغط على القطاع الصحي المنهك بسبب الحرب. بالإضافة إلي أن تغير المناخ أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهور الأرض وزيادة أسعار الغذاء، مما زاد من حدة الأزمة الإنسانية في غزة وزيادة الفقر والجوع.

النـزوح والهجـرة: لقـد زادت الحـرب مـن أعـداد النـزوح الداخلـي والهجـرة، كمـا أن الظواهـر البيئيـة المتطرفـة مثـل الفيضانـات وتـآكل الشـواطئ أدت إلـى نـزوح داخلـي أيضـا، ممـا زاد مـن الكثافـة السـكانية فـي مناطـق معينـة وأثّـر علـى توزيـع المـوارد.

تداخـل الأوضـاع السياسـية والأزمـات البيئيـة: تغيـر المنـاخ جعـل غـزة أكثـر اعتمـادًا علـى المسـاعدات الدوليـة لمواجهـة التحديـات البيئيـة، ولكـن القيـود السياسـية والحصـار جعلـت مـن الصعـب وصـول هـذه المسـاعدات. كمـا أن السـيطرة علـى الميـاه والكهربـاء أصبحـت جـزءًا مـن أدوات الصـراع، ممـا أدى إلـى تفاقـم الأزمـة الإنسـانية وزيـادة حـدة وتوتـر الصـراع فـي القطـاع .

- **الصراع في سوريا**

أزمـة الصـراع فـي سـوريا تُعـدّ مثـالًا واضحًـا علـى كيفيـة تأثيـر تغيـر المنـاخ فـي تفاقـم الصراعـات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصاديـة، ممـا سـاهم فـي خلـق بيئـة خصبـة للنـزاع. تغيـر المنـاخ لـم يكـن السـبب الرئيسـي للأزمـة السـورية علـي مـدي العقديـن الماضييـن، ولكنـه عـاملًا رئيسـيًا سـاهم فـي تأجيـج الوضـع. فقـد شـهدت سـوريا واحـدة مـن أشـد حـالات الجفـاف فـي تاريخهـا الحديـث، والتـي اسـتمرت عـدة سـنوات وأثـرت علـى أكثـر مـن 60% مـن الأراضـي الزراعيـة. وأدى الجفـاف إلـى فشـل المحاصيـل وانهيـار سـبل العيـش للمزارعيـن، ممـا أجبـر مئـات الآلاف منهـم علـى النـزوح مـن الريـف إلـى المـدن الكبـرى مثـل دمشـق وحلـب بحثًـا عـن العمـل، ممـا زاد الضغـط علـى المـوارد . وكان دائمـا الفشـل ملازم للحكومـات السـورية فـي التعامـل مـع آثـار الجفـاف بشـكل فعـال، وتوفيـر سـبل عيـش كريمـة للمناطـق الريفيـة الأكثـر تأثـراً ، ومـع نشـوب الصراعـات والأزمـات السياسـية فـي سـوريا زاد معهـا الاسـتياء الشـعبي ضـد النظـام.

وخلال الـثلاث سـنوات الماضيـة تفاقمـت الأزمـات المرتبطـة بالمنـاخ فـي سـوريا، حيـث تعرضـت لفتـرات جفـاف ممتـدة خلال هـذه السـنوات، وخاصـة فـي شـمال شـرق الـبلاد (الحسـكة والرقـة). وبلـغ إنتـاج القمـح فـي سـوريا عـام 2022 حوالـي 1.05 مليـون طـن، مقارنـة بـ 4.1 مليـون طـن قبـل الأزمـة فـي 2010. كمـا ظهـرت بعـض الظواهـر

المناخيـة المتطرفـة التـي كان لهـا تأثيـر متزايـد ، ففـي مـارس 2023، شـهدت مناطـق شـمال غـرب سـوريا فيضانـات غمـرت آلاف المنـازل فـي مخيمـات النازحيـن، ممـا أدى إلـى تشـريد آلاف الأشـخاص وتدهـور البنيـة التحتيـة، ومزيـد مـن النـزوح والهجـرة. وفـي عـام 2024 أشـارت الأمـم المتحـدة إلـى أن حوالـي 70% مـن السـكان فـي سـوريا يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـي بدرجـات متفاوتـة بسـبب تأثيـرات تغيـر المنـاخ.

التأثيـرات الصحيـة والانسـانية: الجفـاف ونقـص الميـاه النظيفـة أدي إلـي تفشـي الأمـراض ، مثـل تفشـي وبـاء الكوليـرا فـي عـام 2022، حيـث سـجلت منظمـة الصحـة العالميـة أكثـر مـن 20 ألـف إصابـة، معظمهـا بسـبب شـرب الميـاه الملوثـة. كمـا أدي ارتفـاع درجـات الحـرارة وزيـادة موجـات الحـر زادت مـن المخاطـر الصحيـة خاصـة علـي كبـار السـن. كمـا تصاعـدت العواصـف الرمليـة و غطـت عاصفـة رمليـة واسـعة المناطـق الشـرقية، ممـا أدى إلـى إغلاق المستشـفيات بسـبب الأعـداد الكبيـرة مـن حـالات ضيـق التنفـس.

النـزوح الداخلـي والهجـرة: أدت الأوضـاع الغيـر مسـتقرة فـي سـوريا خلال السـنوات الماضيـة إلـي تفاقـم أزمـة اللاجئيـن والهجـرة، حيـث اضطـر ملاييـن المواطنيـن السـورين مـن تـرك منازلهـم بسـبب الصراعـات والأزمـات المناخيـة، ففـي عـام 2023 فقـط، سـجلت الأمـم المتحـدة نـزوح مـا يزيـد عـن 50 ألـف شـخص مـن مناطـق الحسـكة والرقـة بسـبب شـح الميـاه والجفـاف.

- **لبنان وتفاقم الأزمات**

لبنـان يواجـه مزيجًـا مـن الأزمـات السياسـية والاقتصاديـة والبيئيـة التـي تؤثـر بشـكل كبيـر علـى اسـتقراره الاجتماعـي. فمـن فـراغ سياسـي وعـدم التوافـق بيـن الأطـراف السياسـية، إلـي انهيـار للعملـة حيـث فقـدت الليـرة اللبنانيـة أكثـر مـن 90% مـن قيمتهـا منـذ 2019، ممـا أدى إلـى تضخـم مفـرط وانهيـار القـدرة الشـرائية. كمـا يعانـي لبنـان مـن أزمـة طاحنـة فـي قطـاع الطاقـة الـذي يعتمـد بالكامـل علـى اسـتيراد الوقـود مـن الخـارج، وهـو الأمـر الـذي يُشـكل ضغوطًـا كبيـرة ويقـود الـبلاد إلـي اسـتمرار الانهيـار

الاقتصادي. ومازالت النزاعات الداخلية والانقسامات الطائفية والسياسية بين القوى المختلفة (مثل حزب الله، التيار الوطني الحر، وحركة أمل) تعيق التوافق الوطني واستقرار البلاد. وبالتالي فإن الانقسامات السياسية وعدم الاستقرار يمنعان تنفيذ السياسات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ وحماية البيئة.

الأزمات المناخية: تشهد لبنان عدد من التأثيرات بسبب تغير المناخ، فمع الانخفاض الكبير في معدلات هطول الأمطار بسبب تغير المناخ، مما أثر على مصادر المياه السطحية والجوفية. كما أدي تغير المناخ إلى زيادة درجات الحرارة وموجات الجفاف، مما ساهم في اندلاع حرائق غابات واسعة في شمال لبنان وعكار في صيف 2021، كانت من أكبر الحرائق التي شهدها لبنان، وأدت إلى خسائر بيئية كبيرة. كما زادت الفيضانات المفاجئة، حيث شهدت فيضانات عام 2022 في بيروت وصيدا أدت إلى أضرار بالبنية التحتية والمنازل. ومع استمرار تفاقم كل هذه الأزمات علي لبنان لن يكون قادر علي المضي قدما في التنمية أو التفكير في العمل المناخي الذي لا يزيده إلا توتراً وضغوطاً.

- **التوترات في السودان والأزمات المناخية**

تغير المناخ كان له تأثير كبير على تفاقم الأزمات والحروب في السودان، حيث أدى إلى ضغوط بيئية واقتصادية زادت من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية. السودان بصفته بلدًا يعتمد بشكل كبير على الزراعة والرعي، تأثر بشكل خاص بالتغيرات المناخية مثل الجفاف، التصحر، وتغير أنماط هطول الأمطار. بين عامي 2022 و2024، تراجعت الأمطار الموسمية بشكل ملحوظ في غرب السودان، مما أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية والمراعي. وزادت موجات الجفاف والتصحر من انخفاض الأراضي الزراعية وتدهور الأمن المائي والغذائي، حيث انخفض إنتاج الحبوب في السودان بنسبة 35% . وعلي سبيل المثال فإن النزاعات في دارفور كانت نتيجة مباشرة للتنافس على الأراضي الخصبة ووجود المياه بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل، حيث اندلعت اشتباكات في دارفور بين القبائل العربية والقبائل الأفريقية حول المراعي عام 2023، وأسفرت عن مئات القتلى وآلاف

النازحين. في الفترة بين 2021 و2024، نزح أكثر من مليوني شخص داخل السودان بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة.

- **ليبيا وتأثيرات تغير المناخ**

تعيش ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2011، مع تفاقم الأزمات الأمنية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التكيف مع تغير المناخ. في الوقت نفسه، يلعب تغير المناخ دورًا متزايدًا في تعميق الأزمات، مما يؤثر على البنية التحتية، الموارد الطبيعية، والاستقرار الاجتماعي. وبالتالي مع زيادة الأحداث المناخية في ليبيا وتصاعد التوترات بين الأطراف السياسية والمجموعات المسلحة المحلية مازالت ليبيا تعاني من عرقة الجهود المحلية للتخفيف والتكيف من تغير المناخ.

تأثيرات تغير المناخ وتفاقم الأزمة: أدي تغير المناخ في ليبيا إلى زيادة معدلات التبخر ونقص التغذية الطبيعية للمياه الجوفية التي تعتمد عليها ليبيا كمصدر للمياه بشكل رئيسي. كما أن موجات الجفاف المتكررة وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار أدي إلى شح المياه، مما أثر على الزراعة ، وتدهور الأراضي الزراعية. وخلال الفترة الماضية زادت حدة الفيضانات والعواصف في ليبيا بسبب تغير المناخ، حيث جاءت فيضانات درنة في 2023 وأدت إلى وفاة آلاف الأشخاص وتشريد عشرات الآلاف، مما سلط الضوء على هشاشة البنية التحتية في مقاومة الكوارث المناخية في ليبيا، فضلا عن أن في فيضانات درنة أدي عدم التنسيق والصراعات الداخلية إلي تأخر الاستجابة وعمليات الانقاذ مما زاد من سوء الأوضاع.

من خلال البيانات المعلنة والتقارير الدولية يوضح الجدول التالي أكثر دول المنطقة تعرضاً لتأثيرات التغيرات المناخية ومن أكثر الدول هشاشة سياسية.

الترتيب	الدولة	الأوضاع الحالية
1	اليمن	تُعتبر اليمن من أكثر الدول هشاشة سياسيًا نتيجة للصراع المستمر والحرب الأهلية، كما أنها تواجه تهديدات كبيرة بسبب التغيرات المناخية التي تؤثر على الزراعة والمياه.
2	سوريا	تعاني سوريا من هشاشة سياسية حادة بسبب الحرب الأهلية الممتدة والتوترات الأمنية، بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ مثل الجفاف والتدهور البيئي.
3	السودان	تُعاني السودان من هشاشة سياسية نتيجة للصراعات الداخلية، كما أن التغير المناخي يؤثر بشدة على الزراعة والمياه في البلاد
4	ليبيا	تعاني ليبيا من هشاشة سياسية بسبب الانقسامات والتوترات المستمرة بين الفصائل المختلفة، بالإضافة إلى آثار التغير المناخي مثل تراجع الموارد المائية.
5	لبنان	لبنان يواجه تحديات سياسية كبيرة بسبب الانقسامات الداخلية، بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ مثل زيادة درجات الحرارة، والجفاف الذي يؤثر على الزراعة والمياه.
6	العراق	يعاني العراق من هشاشة سياسية بسبب الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي مثل ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه.
7	فلسطين	تواجه فلسطين هشاشة سياسية بسبب الاحتلال المستمر والتوترات، بالإضافة إلى تهديدات من تغير المناخ مثل الجفاف والتغيرات في أنماط الأمطار.

من الضروري الاعتراف أن التغير المناخي في المناطق التي تعاني من اضطرابات جيوسياسية ونزاعات يعمل كمضاعف للتهديدات التي تزيد من حدّة التنافس على الموارد، وتفاقم الصراعات، وتعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة ضعف المجتمعات وهشاشتها. كما يتسبّب التغير المناخي في حدوث كوارث تؤدي إلى النزوح؛ بسبب ظواهر مناخية متطرفة. ففي عام 2023، نزح 20.3 مليون شخص داخليًا على مستوى العالم نتيجة هذه الكوارث، وهاجر عدد كبير خارج بلدانهم أيضا، وكانت الفيضانات والعواصف والجفاف وحرائق الغابات من الأسباب الرئيسية لذلك. بالإضافة إلى 4.5 مليون شخص نزحوا بسبب الصراع المستمر.

وأخيرا؛ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعد بالفعل واحدة من أكثر المناطق تضررًا بالصراعات في العالم، من المتوقع أن يزيد التغير المناخي من زعزعة استقرار المجتمعات الهشّة. ومن المرجح أن يؤدي الجفاف ونقص المياه وتدهور الأراضي والظواهر المناخية المتطرفة إلى زيادة في سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وزيادة سوء الظروف المعيشية لملايين الأشخاص.

ومع استمرار الصراعات وتعقيدها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل منظومات حكومية ضعيفة، والفوارق الاجتماعية، وتدهور البيئة وتزايد التداعيات السلبية لتغير المناخ وعدم قدرة هذه المناطق على التكيف أو المواجهة، في حين أن الأولوية للأمن والتسليح، فإن عواقب هذه الصراعات المعقدة تزداد خطورة. فالأدلة تشير إلى أن الدول التي تخرج من حرب أهلية تحتاج في المتوسط إلى 14 عامًا للتعافي اقتصاديًا، و25 عامًا لإعادة الإعمار وبناء الأنظمة والمؤسسات. لذا يجب أن يكون العمل المناخي جزءًا من استراتيجية شاملة تتكامل مع العمل التنموي والإغاثة و تحقيق السلام في هذه المناطق.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg